



بنك القدس
Quds Bank

التقرير السنوي 2017

بنك الوطن
والمواطن

المحتويات

5
6
8
10
12
20
22
28
36
42
46
56
60
66
68
74
82
96

لمحة عامة

الرسالة والرؤية والقيم

نتائج الاعمال للعام 2017

كلمة رئيس مجلس الادارة

أعضاء مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

الإدارة التنفيذية

مؤشرات الاداء الرئيسية

القطاع المصرفي في فلسطين

الخطط المستقبلية والاستراتيجية

المنتجات والخدمات المصرفية

استراتيجية التفرع والانتشار

رأس المال البشري

مركز التدريب

المسؤولية المجتمعية

علاقات المساهمين

الحوكمة

تقرير مدقق الحسابات الخارجي



بنك القدس Quds Bank

لمحة عامة

بنك القدس

بنك الوطن والمواطن

منذ تأسيسه في العام 1995 نمت أعمال بنك القدس ليصبح اليوم من أبرز وأهم المؤسسات المصرفية في فلسطين؛ إذ يقدم للسوق الفلسطيني حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والإستثمارية والحلول التجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

كان بنك القدس قد تأسس كشركة مساهمة محدودة برأس مال يعادل 20,000,000 دولار والذي تمت زيادته خلال سنوات عمل البنك ليصل اليوم إلى 68,376,000 دولار إذ يعود الفضل لهذا النجاح والتطور الى المهنية العالية في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، والحرص في ذلك على توظيف قاعدة رأس المال القوية والخبرة العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل.

يختصر شعار « بنك الوطن والمواطن » مجموعة من السياسات والأهداف الإستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة ويعكس هذا الشعار بمعانيه ومضامينه سبب التسمية ترسيخا لعاصمة فلسطين المستقلة ومدى إلتزام البنك بتحقيق نقلة نوعية في كافة مجالات العمل على مستوى الوطن، حيث تتاح كافة خدمات بنك القدس من خلال إدارته العامة في مدينة رام الله ، وإلى جانب فروعه (37) المنتشرة في مواقع إستراتيجية في كافة أنحاء فلسطين.

الرسالة

رسالتنا تتجه نحو أن نكون بنكا متميزاً في تقديم الحلول المصرفية الشاملة والمتطورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.

الرؤية

نهدف لإستثمار رأس المال الفلسطيني لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم حلول مصرفيا ذات قيمة للقطاعات المختلفة وتحسين حياة المجتمع.

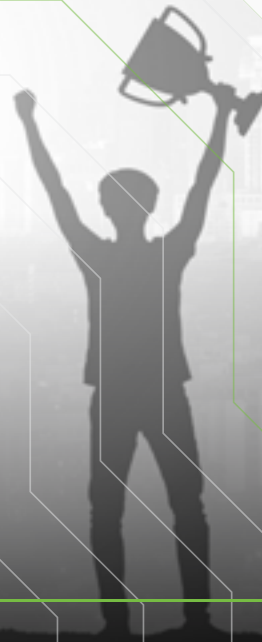
القيم

تطبيق أعلى مستويات الإلتزام المهني وفضلى المعايير المصرفية الشفافة والعادلة والإدارة الرشيدة.



الجوائز والاعترافات الدولية

يفخر بنك القدس بسجل حافل من الجوائز والتفديرات العالمية حصيلة الثقة العالية والالتزام والصدقة مع كافة القطاعات وتقديرا لإنجازاته ونتائجه ومؤشرات أدائه المميزة، فقد حاز على جائزة أفضل مصرف متخصص في حسابات التوفير في فلسطين من مجلة "International Finance Magazine". كما حاز البنك على جائزة المصرف الأقوى من حيث التدريب والتطور من مجلة "The Banking Executive". هذا وحاز البنك على جائزة أفضل بنك في فلسطين، وفق تقييم مؤسسة "CPI Financial" والتي يصدر عنها مجلة بانكر ميدل ايست كما اعتبرته ضمن أكبر 100 بنك في الشرق الأوسط. تأتي هذه الجوائز تقديراً لجهود بنك القدس المبذولة في السوق المصرفي ولتعزيز مكانته المتميزة في القطاع محليا وإقليميا، ولتؤكد بأنه أحد ركائز القطاع المصرفي في فلسطين، ولتحفز البنك للتقدم بخدماته والمضي قدما في تحقيق المزيد من النجاحات وفي تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء وتنهض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.



نتائج الأعمال لعام 2017

تمكن البنك في العام 2017 من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته ويدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة وذلك بالاستمرار في استحداث عمل البنك على مدار العام الماضي على تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية بما يدعم تعزيز مكانته التنافسية وريادته المصرفية وتوفير أفضل الخدمات والحلول المالية ويوجه البنك موارده وإمكاناته بما يضمن مواصلة التطور والتقدم عاما بعد عام.



إزدهار



كلمة رئيس مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين الكرام،

خلال العام 2017، تمثّلت بشكل رئيسي بارتفاع صافي الأرباح قبل الضريبة لتصل إلى 15.08 مليون دولار بالمقارنة مع 12.45 مليون دولار في العام 2016، أما في جانب المركز المالي فقد نمت موجودات البنك بنسبة 12.11% لتصل إلى 1.08 مليار دولار مقابل 960 مليون دولار كما في 31/12/2016، هذه التطورات الإيجابية امتدت ليحقق البنك النمو في إجمالي الودائع، كما في نهاية العام 2017، بنسبة بلغت 10% بالمقارنة مع العام 2016، بما يعكس تنامي ثقة العملاء ببنك القدس وقدرته على صون مدخراتهم وتوظيفها بالشكل السليم.

مؤشر آخر يجبّ الإلتفات له وهو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حيث بلغت كما في 31/12/2017 حوالي 658.5 مليون دولار مقابل 616.1 مليون دولار كما في 31/12/2016 بنسبة نمو 7%، هذا وقد حقق البنك نمواً كبيراً في محفظة التسهيلات المباشرة الممنوحة

يُسرّفني أن أرحّب بكم جميعاً، أفضل ترحيب في هذا اللقاء السنوي، متمنياً للجميع عاماً سعيداً يحمل معه الخير لنا ولبلدنا حفظه الله من كل مكروه، كما يطيب لي أن أتقدم لكم بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة بالتقدير والامتنان على تلبية الدعوة لحضور إجتماع الهيئة العامة العادي (23) والذي نُقدم به التقرير السنوي عن نتائج أعمال البنك وإنجازته والقوائم المالية للسنة المنتهية 31/12/2017

ويسرّني أن أقول أننا نعيش حالياً أجواءً يعمّها التفاؤل والثقة فقد تمكّن البنك من تحقيق الأهداف والإلتزام بتطبيق السياسات والحفاظ على الممتلكات والإنجازات من خلال النجاحات الثابتة للمستقبل، كما أحبّ في لقائنا اليوم وكالعادة أن أطلعكم على أبرز التطورات في البنك.

السادة الكرام...
لقد تمكّن بنك القدس، أن يحقق نتائج مالية متميزة



للقطاعات الاقتصادية المختلفة غير الحكومية بحيث بلغت قيمة النمو في هذه التسهيلات حوالي 153.7 مليون دولار بنسبة 33%.

أما صافي حقوق المساهمين فقد بلغت حوالي 102.7 مليون دولار كما في 31/12/2017 مقابل 89.1 مليون دولار كما في 31/12/2016 بنمو بلغ 13.60 مليون دولار بنسبة 15.26%، وبالنسبة لإجمالي الدخل فقد زاد ليصل إلى 53.7 مليون دولار للعام 2017 مقابل 43.82 مليون دولار للعام 2016 أي بارتفاع بلغ 9.9 مليون دولار وبنسبة 22.6%.

تُشير هذه النتائج بأن أنشطة البنك المصرفية الرئيسية قد حققت نمواً مستمراً، كما تعكس هذه النتائج قوة ومتانة المركز المالي للبنك متمثلة في متانة وجودة أصوله وتنوعها، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو ثابتة ومتواصلة تعكس مدى التزام البنك بالإستراتيجيات التي إعتمدها مجلس الإدارة والتي تتجاوب مع طموحات مساهمي البنك وتنمية العائد على حقوقهم وإستثمارتهم .

مسيرة بنك القدس استمرت خلال العام 2017 باتجاه تطوير وتعزيز قدراته سعياً لتحقيق أهدافه المتنوعة، لذا بادر البنك بإجراء حملات التوفير الكبيرة ذات جوائز قيمة والأكثر على مستوى الوطن بهدف تقديم خدمات ومنتجات مميزة ترضي العملاء، كما إنتهج البنك أساليب متقدمة لتقديم الخدمات المالية والمنتجات المصرفية الخاصة بالأفراد والشركات، كان أهمها شراء وزيادة أجهزة صراف آلي متطورة تشمل الإيداعات والسحوبات النقدية وتوزيعها بالشكل الأمثل في أغلب المناطق وصولاً لتحقيق الإستثمار المالي، كما إستمر البنك خلال العام المنصرم في تميزه لزيادة تنوع الخدمات من خلال طرح برنامج "برايم" الذي يُشكل إضافة مميزة لكبار العملاء والمستثمرين.

وفي ذات الصدد أطلق البنك النسخة المتطورة لتطبيق خدمات الموبايل البنكي (Quds Bank)

في خطوة نوعية لتعزيز كفاءة وجودة منظومة الخدمات الإلكترونية والذي يسمح للعملاء بتنفيذ المعاملات المصرفية مباشرة من الهاتف المحمول وهذا يُشكل إضافة متميزة للعميل ويُقيه على تواصل دائم ومستمر في أي مكان وزمان.

ولأننا في بنك القدس نحرص دائماً على تقديم أفضل خدمة مصرفية لعملائنا من خلال فريقنا المصرفي المتميز، ونسعى جاهدين من أجل تدعيم الكفاءة والنوعية في تركيبة موظفي البنك، فنحن لا نوظف فحسب بل نقدم للعاملين لدينا أفضل برامج التأهيل والتدريب لنمدّهم بالقدر الكافي من المعرفة والخبرة ليستطيعوا تلبية كافة تطلعات واحتياجات عملاء البنك وفق آخر المستجدات في الصناعة المصرفية وخدماتها والسوق التنافسي. إضافة إلى إثراء خبراتهم الذاتية ومساعدتهم على تطوير مستقبلهم المهني وتحقيق الذات وصولاً إلى أعلى درجات الرضا الوظيفي.

مضى بنك القدس بخطواته الثابتة على طريق تعزيز التزامه بمسؤوليته الاجتماعية وتوسيع مظلة عطاءه في هذا الجانب والتي تحفظ للبنك ريادته كشريك مجتمعي داعم لتحقيق التنمية الشاملة، فقام خلال العام المنصرم بمواصلة مساهماته بدعم المجتمع والمشاركة بالعديد من الفعاليات والمشاريع والتي بلغ عددها (77) نشاط موزعين على التعليم، والصحة والتنمية والرياضة .

إنجازات كبيرة ما كانت لترى النور لولا الجهد الإستثنائي الذي بذله البنك خلال السنوات الماضية عبر إتخاذ وتنفيذ إجراءات بسلاسة، والتي ما كانت لتتحقق لولا تفاني العاملين فيه وحكمة إدارته، ما يزال أماننا خطوات من العمل والجهد لتحقيق أهدافنا لينعكس إيجاباً على البنك وعلى مساهميه.

السيدات والسادة،،،

في الختام أقدم أجزل الشكر وأوفاء لمُساهمينا لدعمهم المستمر، ولعملائنا الكرام على ثقتهم المتواصلة، كما أتوجه بوافر الإمتنان والمودة لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم الجبارة، وإلى جميع اخواني الزملاء موظفي البنك على اختلاف مواقعهم لعملهم الجاد وتفانيهم في تأدية واجباتهم ومسؤوليتهم ودورهم في تحقيق نجاح البنك ومواصلة تقدمه وازدهاره، وكل الشكر والثناء لسلطة النقد الفلسطينية لما يبذلونه من جهود وتعزيز متانة الجهاز المصرفي

مودتي لكم ونسأل الله التوفيق للجميع

رئيس مجلس الإدارة

أ.م. عبد الله بن جراد



أعضاء مجلس الإدارة

قيادة وثبات



أكرم عبد اللطيف جراب
ماجستير ادارة أعمال/ جامعة درهم- بريطانيا



- رئيس مجلس ادارة بنك القدس
- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة-جامعة قاسيون- سوريا
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة في بنك الجزيرة - السودان
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة في شركة دار الدواء- الأردن
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق- فندق المليونيوم
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة في شركة القدس العقارية
- رئيس مجلس ادارة ومالك شركة cometa scientific بريطانيا
- رئيس مجلس ادارة ومالك Cumberland care Ltd Nottingham - بريطانيا
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة شركة الكرمل- الأردن
- مساهم رئيسي في منتجع سن داي- البحر الميت- الأردن

دريد أكرم جراب

ماجستير ادارة اعمال / جامعة درهم -بريطانيا
بكالوريوس ادارة أعمال / جامعة كنت – بريطانيا



- نائب رئيس مجلس ادارة بنك القدس
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل – الأردن
- خبرة 15 عاما في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية
- عدة استثمارات في العالم العربي
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الدواء للاستثمار- الأردن (2007-2015)
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الغذاء- الاردن (2011-2014)

د.أحمد عبد السلام مجدلاني
ممثلًا عن هيئة التقاعد الفلسطينية
دكتوراه بالاقتصاد السياسي



- عضو مجلس ادارة بنك القدس
- رئيس مجلس ادارة هيئة التقاعد الفلسطينية
- عضو مجلس امناء جامعة الاستقلال- فلسطين
- وزير العمل الفلسطيني سابقا

رئيس محمد مسروجي
ماجستير ادارة أعمال/ جامعة بيرزيت



- عضو مجلس إدارة بنك القدس
- عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية
- مساهم وعضو مجلس إدارة في مجموعة مسروجي
- عضو مجلس إدارة شركة القدس القابضة
- عضو مجلس إدارة مركز الفن الشعبي
- مؤسس ومساهم في دار طباق للنشر والتوزيع
- عضو في عدد من الجمعيات الفلسطينية الرائدة (انعاش الأسرة، اصدقاء جامعة بيرزيت، حماية المستهلك، جيل الأمل)
- عضو في منتدى سيدات الاعمال

عاهد فايق بسيسو
بكالوريوس هندسة معمارية/ جامعة القاهرة



- عضو مجلس إدارة بنك القدس
- عضو مجلس إدارة في صندوق التنمية الفلسطيني
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية
- أمين صندوق مجلس التعاون الاقتصادي الفلسطيني اليوناني
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة
- عضو هيئة عامة في صندوق الاستثمار الفلسطيني
- عضو مجلس استشاري مؤسسة امدايست الامريكية
- ممثل مؤسسة "أولف بالم" الاسبانية في فلسطين

لؤي بشارة قواس
ممثلاً عن صندوق الاستثمار الفلسطيني
بكالوريوس محاسبة / جامعة بيت لحم



عضو مجلس ادارة بنك القدس
الرئيس التنفيذي- شركة سند للموارد الإنشائية

وليد نجيب الأحمد
بكالوريوس هندسة كهربائية



عضو مجلس ادارة بنك القدس
رجل اعمال له خبرة واسعة في مجال الهندسة والمقاولات
نائب رئيس مجلس ادارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة- فلسطين
عضو مجلس ادارة الشركة العربية للفنادق- فلسطين
عضو مجلس ادارة صندوق ووقفية القدس

منتصر عزت أبو دواس

بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية- جامعة باكنجهام



- عضو مجلس ادارة بنك القدس
- المدير العام للبنك الاستثماري- الأردن
- محاسب عام معتمد- الولايات المتحدة

د. حامد عبد الغني جبر

دكتوراه هندسة كهربائية



- عضو مجلس ادارة بنك القدس
- رئيس مجلس ادارة مجموعة الكونكورد للانشاءات ذ.م.م- الأردن
- رئيس تنفيذي شركة أنفرا رود- قطر
- عضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- عضو مجلس ادارة بنك مدمجة معلومات البناء
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقا
- رئيس مجلس ادارة شركة الضامنون العرب سابقا
- عضو مجلس نقابة المقاولين الاردنيين سابقا
- مؤسس وعضو هيئة تدريس كلية الهندسة / الجامعة الأردنية (1975-1979)

صالح جبر احميد
بكالوريوس محاسبة



- عضو مجلس ادارة بنك القدس
- مالك ورئيس مجلس ادارة مصنع للشاي في سيرلانكا
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والأردن وفلسطين
- عضو مجلس ادارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون- سوريا
- عضو مجلس ادارة في شركة التكافل للتأمين

د . ماجد عونى ابورمضان
استشارى اول طب و جراحه العيون- زميل كلية
جراحة العيون الملكية البريطانية



- عضو مجلس ادارة بنك القدس
- رئيس بلدية غزه ورئيس اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- رئيس مجلس ادارة مصلحة مياه بلديات الساحل
- عضو مجلس أمناء مجموعة مستشفى سان جون القدس للعيون (لندن)
- رئيس مجلس ادارة شركة غزة لجراحة العيون
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة سيارات غزة
- أستاذ طب العيون وفسيولوجيا الاعصاب بجامعة الازهر
- عمل مديرا عاما لادارة التعاون الدولى و ادارة المستشفيات في وزارة الصحة

كلمة المدير العام

الأعمال لديه، واتضحت آثارها في مؤشراتنا المالية، فحقق البنك نموا ملحوظا في إجمالي الموجودات بالمقارنة مع العام 2016 وعلى نهج الأعوام السابقة ؛ إستمر بنك القدس في مسيرة إنجازاته من خلال تحقيق نمو متواصل في أدائه، رافقه بسلسلة من الخطوات التطويرية على أكثر من اتجاه. وأثمرت السياسة المصرفية، المحافظة ومساعي البنك المستمرة لتعزيز جودة خدماته النوعية، وتنويع باقة خدماته فتميز بنك القدس في العام 2017 على أكثر من صعيد، إذ شهد البنك خلال العام تنفيذ خطته الإستراتيجية في جميع محاورها بهدف زيادة قدرته التنافسية وتطوير أدائه للوصول إلى الأداء المطلوب فقام بتصنيف الدوائر تحت ثلاثة أجزاء، والعمل على

حضرات السادة المساهمين الكرام.. عند نهاية كل عام؛ نقف وقفة صادقة مع أنفسنا لنُبصر ماذا قدمنا في أمسنا، نقلب من خلالها سجلاتنا لنُتعرف على نتائج جهودنا الماضية لتحقيق تطلعاتنا الرامية لتنمية حقوق مساهميننا، والوفاء بتطلعات عملائنا، والمضي بريادة منشأتنا نحو مزيد من النجاح والفلاح والازدهار، وفق رؤية شاملة بعيدة المدى.

السادة الكرام،،

بفضل سياسة البنك ومقوماته الراسخة والصلبة واستراتيجيته المبنية على أسس سليمة، واصل بنك القدس خلال العام المنصرم الحفاظ على إيقاع نموه ليتمكن بذلك من تعزيز معدلات أدائه التي انعكست بدورها على مختلف قطاعات

أتمتة بعض العمليات الإدارية من خلال مواكبة أحدث التقنيات والانظمة التي تُلقى بظلالها بقوة حيث تُمهّد الطريق لحقبة في مسيرة البنك العريقة.

وعلى نحو مواز سخر البنكُ كامل جهوده لتصميم برامج نوعية تُوفّر خدمات ومنتجات مصرفية مميزة، تُشكّل بدورها إضافة متميزة للعملاء البنك تتمتع بأعلى درجات المهنية وفق معايير عصرية، وهذا يدفع لإحداث نقلة نوعية في مستوى ونوعية الخدمات والمنتجات ولتحسين ميزتها، ليحتلّ البنك مكانة فريدة. وإننا نفخر بالمكانة المتميزة التي تمكن بنك القدس من تبوئها في القطاع المصرفي الفلسطيني، والتي جاءت بفضل تضافر جهود جميع العاملين في البنك، إدارة وتنفيذين، الذين تجمعهم رؤية واحدة هادفة تطمحُ إلى الحفاظ على مكانتنا الراسخة كبنك يعد خياراً مثالياً وموثوقاً لكبرى الشركات في السوق الفلسطيني، ساعين لاستكمال الإنجازات التي تمكن البنك من تحقيقها خلال العام الماضي . ولن ندّخر من جهد لتعزيز خدماتنا المصرفية التجارية والاستثمارية المتكاملة للشركات والأفراد؛ إذ سيبقى هذا الجانب وكما كان دائماً أولوية استراتيجية بالنسبة لإدارة البنك، كما لن نغفل عن أهمية التنويع في خدماتنا، ساعين إلى مواكبة احتياجات السوق، ونيل رضا العملاء من مختلف الفئات من الأفراد والشركات بل وتجاوز توقعاتهم، عبر توفير باقة شاملة من الخدمات والحلول المتنافسة.

وللمحافظة على الموقع الريادي الذي يحتله البنك على الساحة المصرفية المحلية في مجال التكنولوجيا، فقد تواصلت جهود البنك لتوفير وتعزيز قنوات التعامل الإلكتروني وتشجيع عملائنا للاستفادة من هذه التقنيات الهادفة إلى تسهيل تعاملاتهم وتواصلهم مع البنك على مدار الساعة، وتشهد مجموعة خدماتنا الالكترونية المصممة سواء للأفراد أو للشركات إقبالا متزايدا من قبل مختلف شرائح العملاء لما تمتاز به هذه الخدمات من شمولية وسرعة ودقة إضافة إلى معايير الحماية والأمان.

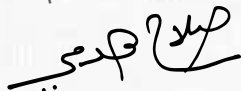
حرص البنك على مواكبة تطوير بيئته التنظيمية ببذل مزيد من الجهود لتطوير ورفع المهارات المهنية لموظفيه، وتحفيز قدراتهم الاحترافية على النحو الذي يمكنهم من تحقيق نقلة نوعية في ادائهم التي تكفل تقديم مستوى مرموق وإستثنائي من كفاءة الخدمات التي تتجاوز تطلعات العملاء، وسعياً وراء ذلك، فقد ذهب البنك إلى توسيع منظومة برامج التدريبية المخصصة لموظفيه وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، انطلاقاً من إدراك البنك وبقينه التام بأهمية العنصر البشري ودوره الجوهري في الوقوف كركيزة وراء تحقيق تلك الإنجازات المضيئة، والدفع بمسيرة البنك نحو المزيد.

فإننا نتطلع بثقة وطموح نحو عام آخر من الإنجاز والعمل الجاد الهادف إلى إثراء تجربتنا المصرفية الرائدة، ننظر إلى الأعلى دائماً ولدينا رؤية واضحة للواقع والمستقبل ونسعى لتجاوز كل ما تعودنا على إتقانه. السادة المحترمون...

ختاماً أتوجه بالشكر والعرفان إلى رئيس مجلس إدارة بنك القدس وأعضاءه، كما أتقدم بالشكر لكافة المساهمين لدعمهم وعطائهم، والشكر موصول لعملائنا الكرام على إنتمائهم وثقتهم، وأكرر الشكر إلى الأخوة موظفي وموظفات بنك القدس الذين كان لتفانيهم وانتمائهم وجهودهم المخلصة الدور البارز في تحقيق تطلعاتنا أملاً بعام آخر من التميز والرفعة، ولسلطة النقد الفلسطينية خالص الشكر والتقدير على الدعم والاهتمام بالقطاع المصرفي الفلسطيني.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المدير العام





الإدارة التنفيذية



أداء متميز



أحمد عنبتاوي
نائب المدير العام للخدمات المصرفية
للأفراد
ماجستير ادارة الأعمال - جامعة بيرزيت
انضم للأسرة البنك بتاريخ 2016/7/10



منذر عودة
مساعد المدير العام لشؤون الائتمان
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الأردنية
انضم للأسرة البنك بتاريخ 2013/1/27



محمد سلمان
مساعد المدير العام
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الأردنية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2013/9/8



سهى خضر
المدير التنفيذي لمنطقة غزة
بكالوريوس رياضيات
جامعة القدس المفتوحة
انضمت لأسرة البنك بتاريخ 2013/7/21



رائد نجيب عبد الحليم
المدير التنفيذي للعمليات المركزية
ماجستير ادارة الأعمال
جامعة النجاح الوطنية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2001/8/6



م. علاء الطيطي
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا
المعلومات
بكالوريوس هندسة الكترونية
جامعة القدس
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2010/3/14





م. أيسر النوباني
المدير التنفيذي لدائرة الخدمات الادارية
والهندسية
بكالوريوس هندسة إلكترونية - جامعة دمشق
انضم للأسرة البنك بتاريخ 2010/6/27



محمد شاور
المدير التنفيذي للخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات المالية
ماجستير ادارة الأعمال - جامعة بيرزيت
انضم للأسرة البنك بتاريخ 2017/2/1



مؤشرات الأداء الرئيسية

نمو واستدامة



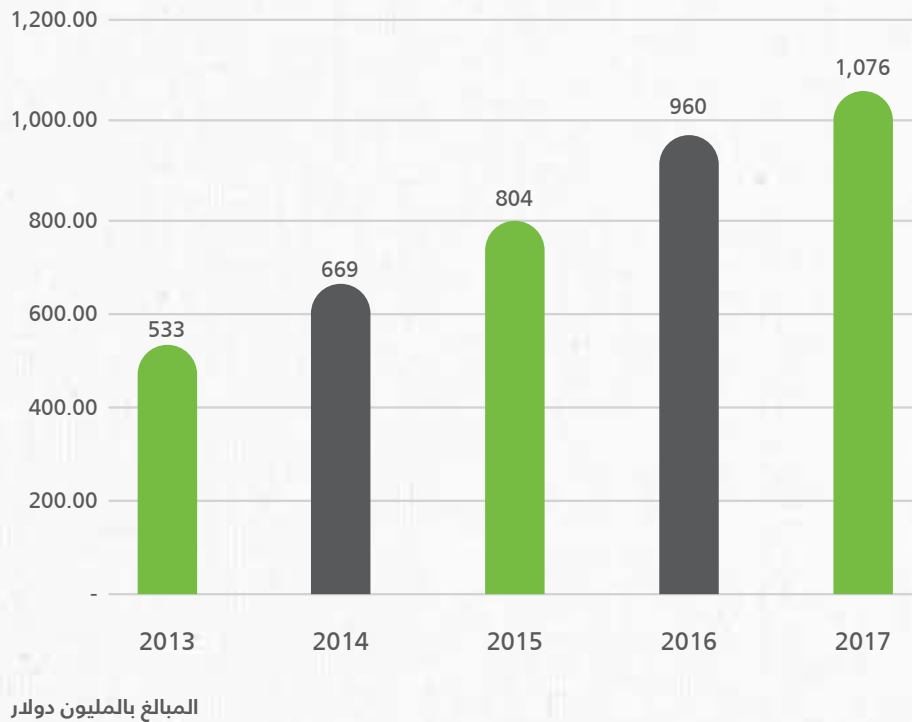
نمت المؤشرات المالية للبنك بشكل لافت مقارنة مع السنوات الماضية، حيث حافظ البنك على مركزه التنافسي بين البنوك العاملة في فلسطين، واستمر في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف نواحي العمل، وفيما ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنك:

بنود المركز المالي

اجمالي الموجودات

بلغ مجموع الميزانية (اجمالي الموجودات) كما في 31/12/2017 حوالي 1.08 مليار دولار مقابل 960 مليون دولار كما في 31/12/2016 بنمو بلغت قيمته 116 مليون دولار وبنسبة 12.11%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2013-2017 حوالي 15.11%.

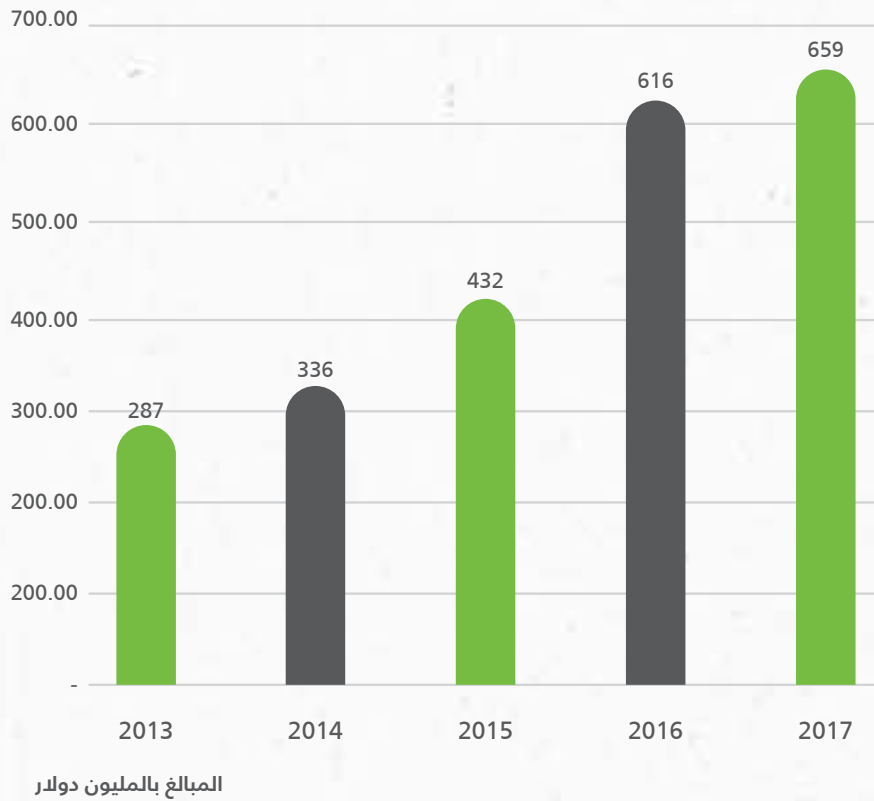
اجمالي الموجودات - مليون دولار



محفظة التسهيلات الائتمانية

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشر كما في 31/12/2017 حوالي 659 مليون دولار مقابل 616 مليون كما في 31/12/2016 بنمو بلغت قيمته 43 مليون دولار وبنسبة 7%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2013-2017 حوالي 18%.

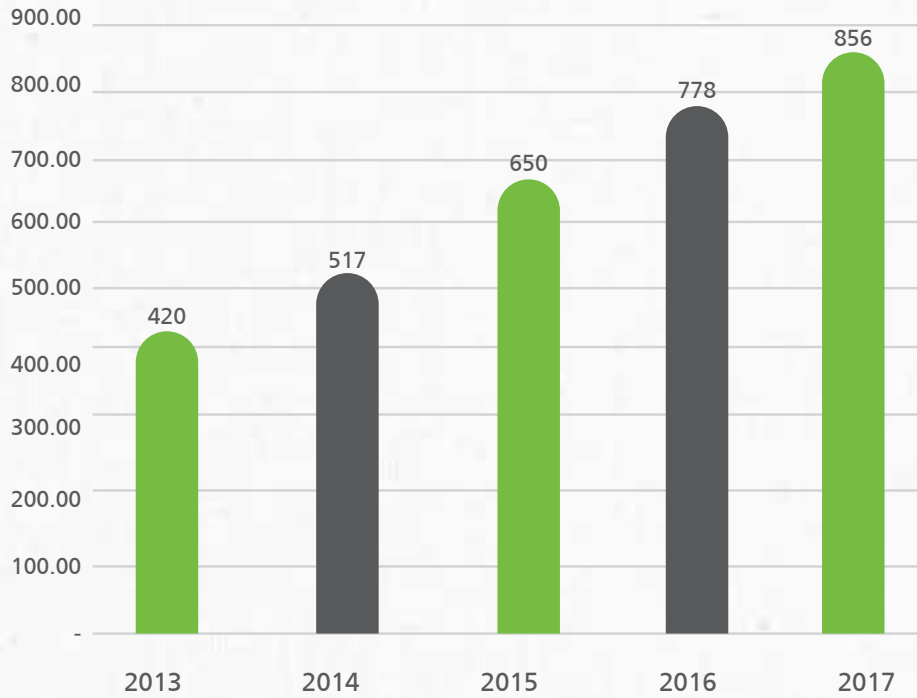
صافي التسهيلات الائتمانية - مليون دولار



ودائع العملاء والتأمينات النقدية

بلغ اجمالي الودائع والتأمينات النقدية كما في 31/12/2017 حوالي 856 مليون دولار مقابل حوالي 778 مليون دولار كما في 31/12/2016 بنمو بلغت قيمته 78 مليون دولار وبنسبة 10%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2013-2017 حوالي 15%.

ودائع العملاء - مليون دولار

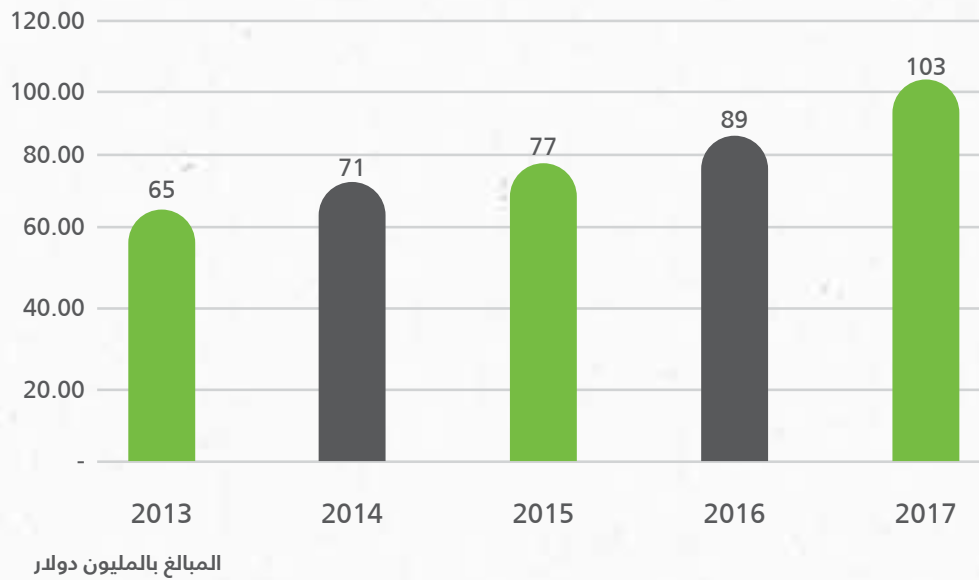


المبالغ بالمليون دولار

صافي حقوق الملكية

بلغ صافي حقوق الملكية كما في 31/12/2017 حوالي 103 مليون دولار مقابل حوالي 89 مليون دولار كما في 31/12/2016 بنمو بلغت قيمته حوالي 14 مليون دولار وبنسبة 15%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2013-2017 حوالي 10%.

صافي حقوق الملكية

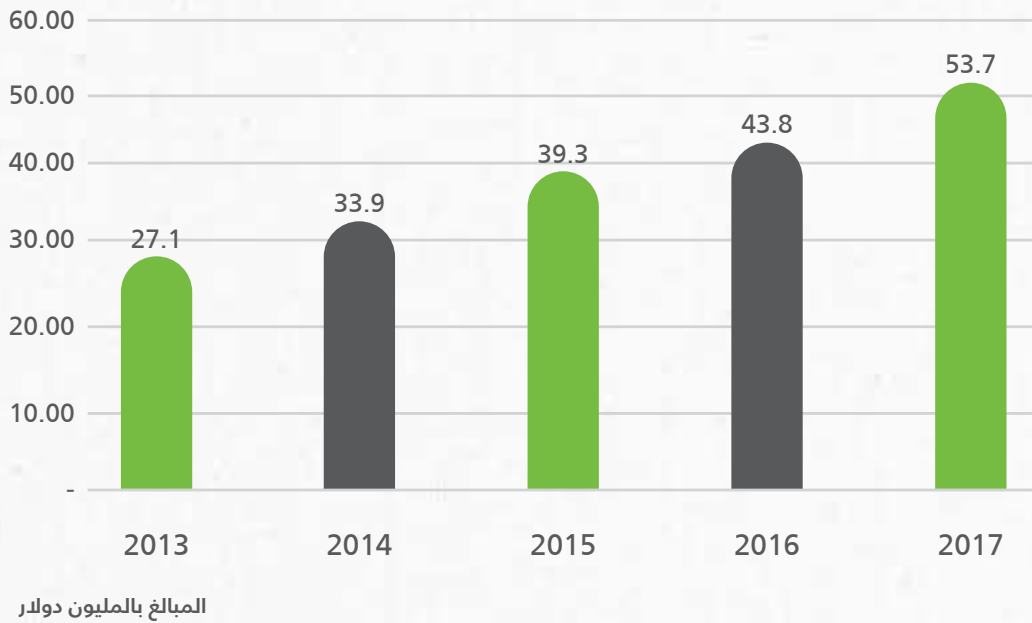


بنود قائمة الدخل

اجمالي الدخل

بلغ اجمالي الدخل للعام 2017 حوالي 53.7 مليون دولار مقابل 43.8 مليون دولار للعام 2016 بنمو بلغ حوالي 9.9 مليون دولار وبنسبة 22.6%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2013-2017 حوالي 14%.

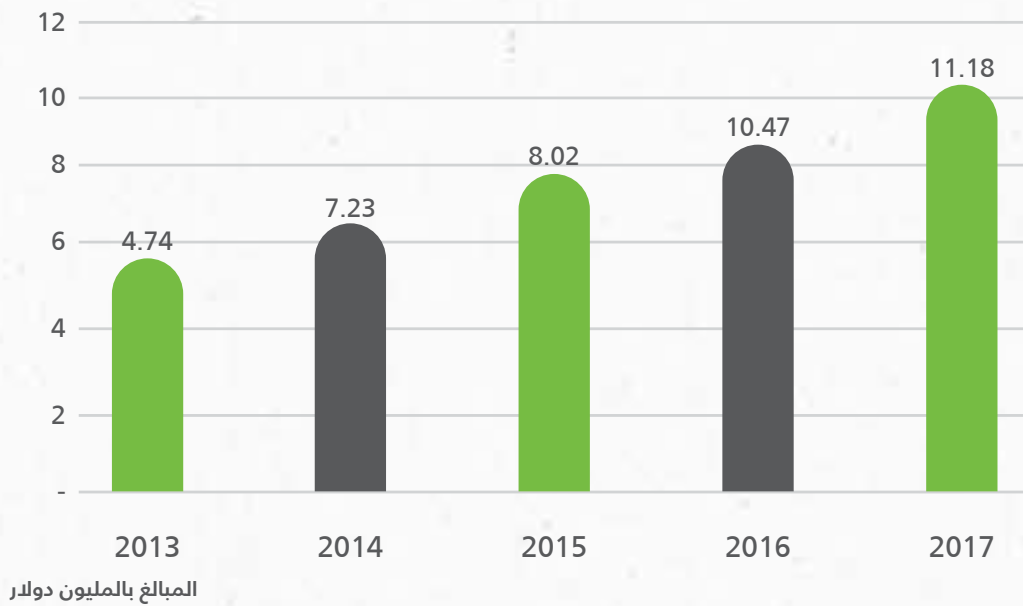
اجمالي الدخل



صافي الربح بعد الضرائب

بلغ صافي الربح بعد الضرائب للعام 2017 حوالي 11.2 مليون دولار مقابل حوالي 10.5 مليون دولار للعام 2016 بنمو بلغ حوالي 710 ألف دولار وبنسبة 7%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2013-2017 حوالي 19%.

صافي الربح بعد الضرائب



أهم المؤشرات المالية

بنك القدس

أهم المؤشرات المالية

معدل النمو المركب CAGR	النمو عن العام الماضي	بيانات تاريخية					البيان
		2017	2016	2015	2014	2013	
%15.11	%12.11	1,075.63	960.07	804.16	669.36	532.58	إجمالي الموجودات
%18.04	%6.88	658.52	616.14	432.40	336.17	287.35	صافي التسهيلات الائتمانية
(%9.67)	(%46.83)	12.57	23.64	30.58	31.83	20.17	الاستثمارات المالية
%15.27	%9.96	855.73	778.25	650.25	516.98	420.46	مجموع ودائع العملاء
%9.59	%15.34	102.73	89.07	76.95	70.55	64.99	صافي حقوق الملكية
%13.09	%19.15	44.68	37.50	32.26	28.37	22.87	صافي الفوائد والعمولات
%13.60	%22.50	53.68	43.82	39.33	33.87	27.12	إجمالي الدخل
%12.80	%23	38.60	31.38	27.31	23.64	19.84	إجمالي المصاريف
%18.72	%6.79	11.18	10.47	8.02	7.23	4.74	صافي الربح بعد الضرائب
%3.26	(%7.49)	%1.10	%1.19	%1.09	%1.20	%0.94	معدل العائد على الموجودات
%8.63	(%7.57)	%11.66	%12.61	%10.88	%10.67	%7.71	معدل العائد على صافي حقوق الملكية
%11.52	(%4.66)	%16.35	%17.15	%16.04	%14.46	%9.48	معدل العائد على رأس المال المدفوع
(%10.52)	(%6.46)	%13.02	%13.92	%16.31	%16.98	%23.71	معدل كفاية رأس المال
(%0.71)	%0.33	%70.61	%70.38	%69.54	%69.80	%73.16	مقياس الكفاءة

المبالغ بالمليون دولار



القطاع المصرفي في فلسطين

شهد العام 2017 المزيد من الانجازات المتحققة على صعيد الجهاز المصرفي الفلسطيني بالرغم من استمرار الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين في ضوء سياسات وإجراءات الاحتلال امام الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، حيث واصلت سلطة النقد الفلسطينية في تطوير الانظمة الرقابية وإصدار العديد من التعليمات التنظيمية بالاضافة الى العديد من الانجازات الاخرى والتي انعكست ايجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني.

كما اظهرت البيانات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني الى انخفاض معدلات النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إلى 11.5% مقارنة مع 12.7% في نهاية العام 2016، لتصل إلى 15,827 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس حوالي 12.5% لتصل الى 1.08 مليار دولار. بينما ارتفعت ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2017 بنسبة 13% مقارنة مع 9.75% في نهاية العام 2016، لتصل الى 11,973 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو في ودائع العملاء لدى بنك القدس حوالي 10.03% لتصل الى 856 مليون دولار.

كما ارتفعت ايضاً حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية العام 2017 إلى 17.44% مقارنة مع 16.27% في نهاية العام 2016، لتصل الى 7,953 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو في التسهيلات لدى بنك القدس حوالي 7% لتصل الى 659 مليون دولار.

وفي هذا السياق، فقد شهد العام 2016 تغيرات في هيكل المصارف المرخصة، فقد اصبح عدد المصارف المرخصة 14 مصرف في نهاية العام 2017، منها 7 مصارف محلية (منها 3 مصارف اسلامية)، و 7 مصارف وافدة، كما تمت عملية اندماج البنك التجاري الاردني مع بنك فلسطين.

اجمالي الودائع / لأقرب مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
11,973	10,596	9,655	8,935	8,306	القطاع المصرفي
856	778	650	517	420	بنك القدس

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
7,953	6,772	5,825	4,896	4,480	القطاع المصرفي / تسهيلات
659	616	432	336	287	بنك القدس

نسب النمو في الودائع مقارنة مع القطاع المصرفي

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
%13.00	%9.75	%8.05	%7.57	%10.97	القطاع المصرفي
%10.03	%19.65	%25.77	%22.96	%18.87	بنك القدس

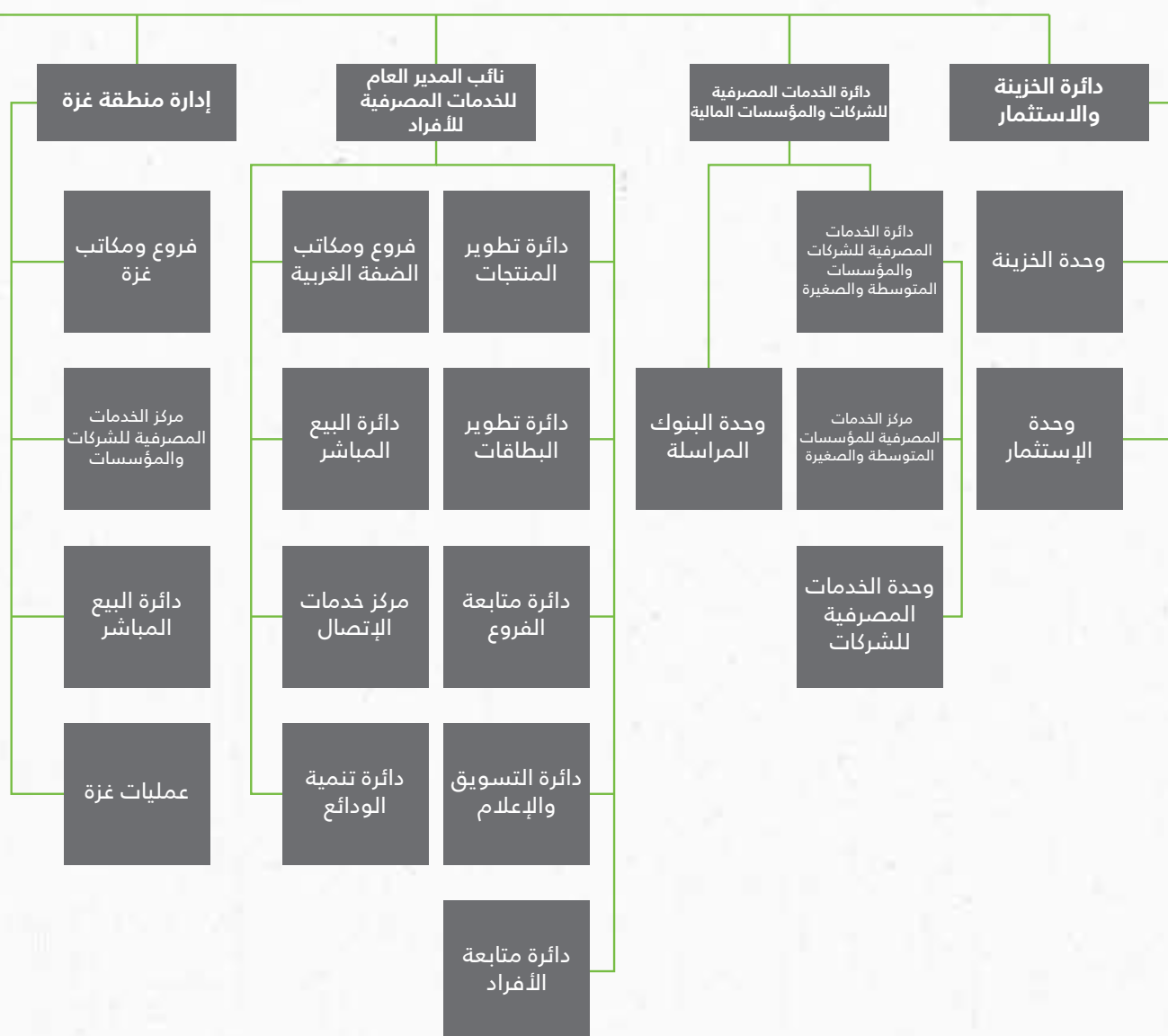
نسب النمو في التسهيلات مقارنة مع القطاع المصرفي

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
%17.44	%16.27	%18.97	%9.28	%8.97	القطاع المصرفي
%6.98	%42.46	%28.69	%16.93	%1.88-	بنك القدس

الحصة السوقية وودائع وتسهيلات

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
%7.15	%7.34	%6.74	%5.79	%5.06	ودائع
%8.29	%9.10	%7.42	%6.86	%6.41	تسهيلات

الهيكل التنظيمي للعام 2017







الخطط المستقبلية والإستراتيجية

أساس تطورنا



الخطة الإستراتيجية للبنك

انتهج بنك القدس منهجاً متكاملًا للتخطيط الإستراتيجي، حيث تم إنشاء دائرة التخطيط نهاية العام 2016 والتي قامت بوضع خطة استراتيجية تشمل أهداف مالية وغير مالية لثلاث سنوات قادمة، و تعمل الدائرة بشكل مستمر على تطبيق خطتها الاستراتيجية النابعة من أهدافها ورسالتها ورؤيتها المستقبلية بناءً على دراسات وإحصائيات علمية ومن ثم إتخاذ القرارات التي تصب في نتائج الدراسة سواء الاستمرار في المشروع أو التوقف عنه.

بدأ البنك بتنفيذ خطته الإستراتيجية في جميع محاورها بهدف زيادة قدرته التنافسية وتطوير أدائه للوصول الى الاداء المطلوب في ظل تسارع وتيرة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين ومنها:

- ❖ قام البنك بشراء أنظمة بنكية معينة من أجل إدارة كافة جوانب عمليات البنك بشكل منهجي ومسؤول.
- ❖ تم البدء بأتمتة بعض العمليات الادارية من خلال مواكبة أحدث التقنيات والانظمة ويستمر العمل من أجل تحقيق أتمتة عمليات كاملة (Full Automation).
- ❖ استثمر البنك في القنوات الالكترونية بشكل واسع حيث:
- 1. قام بشراء اجهزة صراف آلي متطورة تشمل الابداعات والسحوبات.
- 2. زيادة عدد الصرافات الآلية وتوزيعها بالشكل الأمثل وخصوصاً في المناطق النائية وغير المخدومة مصرفياً وصولاً لتحقيق الاشتمال المالي.
- 3. تم إطلاق خدمات Quds Smart (تطبيق الموبايل البنكي) وتطويرها لتوفير خدمة الكترونية منافسة وحصرية.

ويقوم البنك أيضاً بدراسة فرصة استثمارية جديدة لتطوير البنية التكنولوجية على مستوى فلسطين.

- ❖ وبالتزامن مع تطوير البيئة التكنولوجية، يعمل البنك على رفع درجة الوعي العام بالخدمات الالكترونية لكافة شرائح المجتمع بدءاً من نشر الثقافة لموظفيه وعملائه وانتقالاً الى جعلها ثقافة مجتمع بأكمله بإستخدام كافة الوسائل المتاحة.

❖ كما يسعى البنك إلى زيادة تنوع المنتجات والخدمات المقدمة من خلال طرح منتجات متخصصة ومدرسة ومبنية على تقسيم السوق بطريقة مبتكرة.

- 1. حدّث بنك القدس بطاقات ماستركارد الإئتمانية ، كما أطلق مميزات وخدمات جديدة عليها مثل الكود الآمن "Secure Code" ، بالإضافة لتحسين ميزة الاسترجاع النقدي "Cashback" لغاية 12% من قيمة المشتريات و 27 سفرة شهرية لمستخدمي البطاقات الائتمانية.

- 2. حملات عديدة لخدمة الويسترز يونيون في رمضان وعيد الاضحى .

❖ تم إطلاق وحدة كبار العملاء (Prime) للأفراد والشركات بداية العام 2017 والتي تعنى بتقديم خدمات مصرفية مميزة ضمن خصوصية فائقة وإحترافية وإتقان وبأعلى درجات المهنية، بالإضافة الى التمتع بالعديد من المزايا التفضيلية والتي صممت لعملاء محددین ضمن شروط ومعايير معينة، حيث يوجد مسؤول علاقة متخصص في سبعة فروع رئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتم العمل على توفير مسؤول علاقة في جميع الفروع الرئيسية.



كما واصل البنك تحسين أدائه على مستوى الخدمة المقدمة في كافة المجالات من أجل ديمومة العمل وولاء العملاء وبالتالي تحقيق الأرباح، وذلك من خلال:

1. المتابعة الحثيثة لمجموعة من معايير الخدمة التي تم ابتكارها وفقاً لأفضل الممارسات في هذا القطاع حيث كلف البنك مؤسسة أبحاث مستقلة لتقييم الأداء الفعلي في خدمة العملاء في الفروع من خلال برنامج العميل الخفي.
2. المتابعة المستمرة لملاحظات عملائه على مواقع التواصل الاجتماعي والرد عليها.
3. المتابعة لصندوق الشكاوى والإقتراحات الموجودة في كل فروع بنك القدس.

كما قدم مركز التدريب التابع للبنك العديد من البرامج والدورات التدريبية للموظفين والتي وصل عددها إلى 182 برنامج ونشاط تدريبي، وذلك بناء على خطة مدروسة بهدف تقليص الفجوة بين الكفاءات الفعلية والكفاءات المستهدفة من أجل تطوير الموظفين ومساعدتهم على أداء أعمالهم اليومية بكفاءة.

يسعى البنك على تحفيز الموظفين من أجل تعزيز ولائهم وزيادة رضاهم من خلال سلسلة من الإجراءات والبرامج منها:

1. تصميم حساب توفير خاص بالموظفين وأسرهم وتوزيع جوائز قيمة شهرية عبارة عن أجهزة لوحية (Tablets)
2. عمل نظام حوافز (Incentive Scheme) لموظفي الفروع على أساس نقاط محددة لكل نوع خدمة يتم بيعها من خدمات البنك والحصول على عائد مالي مقابلها وذلك للموظفين في الفروع ودائرة المبيعات (الواجهة الامامية).
3. كما يجري العمل على نظام حوافز بالتعاون مع لجنة رأس المال البشري للموظفين في الواجهة الخلفية مع العملاء (back office).
4. وقد تم إعداد دراسات كفاءة للعديد من دوائر البنك لقياس حجم العمل وحل مشكلات واقتراحات الدوائر وذلك بهدف رفع الإنتاجية للموظفين.
5. وأخيراً حقق البنك نمو في جميع مؤشراتته المالية خلال العام 2017 والتي جاءت انعكاساً للخطط الاستراتيجية من أجل توسيع حصتنا السوقية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. ويستمر البنك في متابعة وتقييم الخطة على مدى السنوات القادمة من خلال برامج وخطط عمل وأليات معينة.

انطلاقاً من استراتيجية البنك في التوسع والتحديث ، ولغايات توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للموظفين والعملاء على حد سواء ، وتماشياً مع التطور المستمر في الصناعة المصرفية وفق أعلى المعايير العالمية ، وتلبية لاحتياجات البنك المستقبلية ، فقد قرر مجلس إدارة البنك انشاء مقر جديد لادارته العامة في منطقة الماصيون / رام الله.

و تجدر الإشارة الى أن المبنى الجديد سيوفر مساحات عمل أكبر وفق أحدث التصاميم العالمية بما يتلاءم مع استراتيجية البنك المستقبلية، ويشمل المقر الجديد إدارة البنك بكافة دوائره و فرع عصري مميز، إضافة إلى مركز تنمية أعمال ومركز خدمة كبار العملاء وقاعات تدريب وقاعات متعددة الاستخدام ، حيث انه من المتوقع افتتاحه بعد ثلاثة سنوات .



المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة

أسمى غاياتنا



شهد عام 2017 جهوداً مكثفة من كافة إدارات ودوائر البنك للتركيز على هدف رئيسي وهو المحافظة على المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقه خلال السنوات الماضية من حيث جودة المنتجات والخدمات المصرفية والتميز في مستوى أداء الأعمال وتمكنت دوائر البنك وبفضل توجيهات الإدارة العليا من تحقيق أهداف خطة العمل الموضوعية.

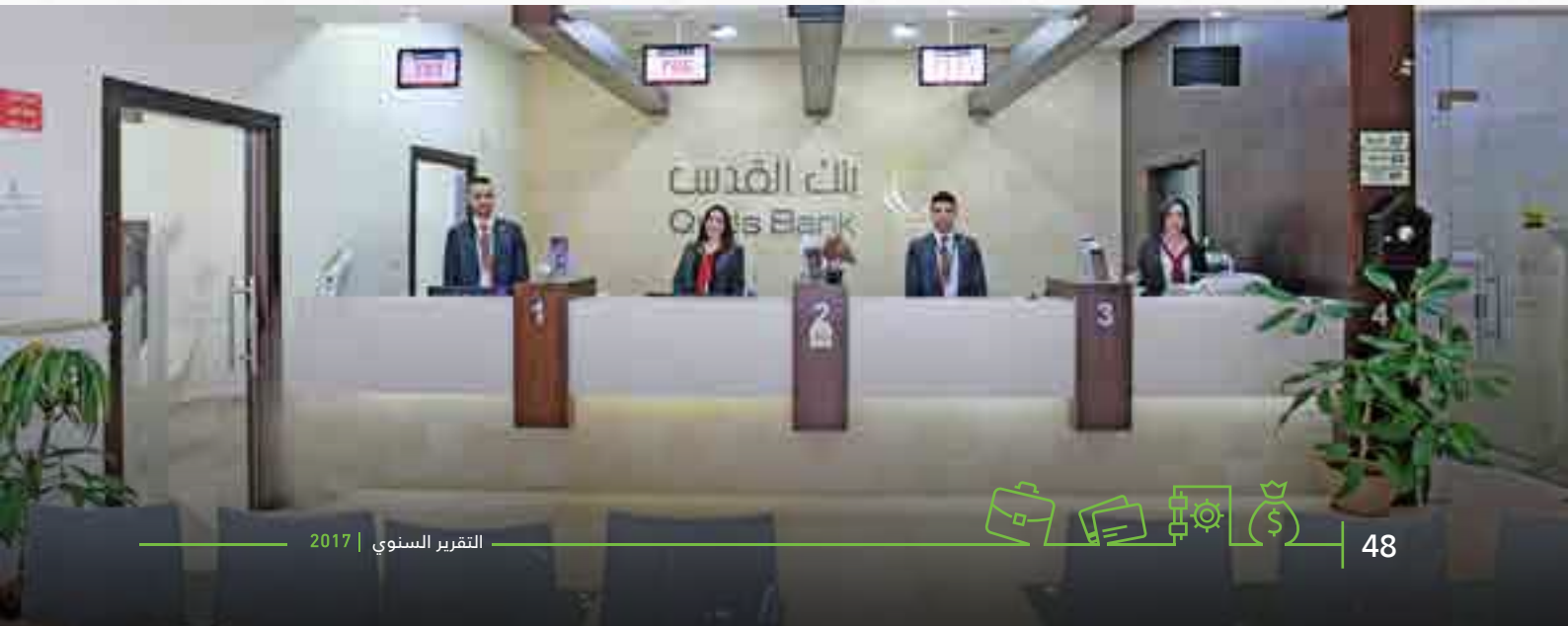
خدمات الأفراد

تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، سعت دائرة تطوير المنتجات إلى العمل على إطلاق مجموعة من الخدمات والمنتجات الرامية إلى رفع مستوى الخدمة المقدمة لعملاء البنك وتلبية احتياجاتهم المصرفية بأفضل الطرق، فعلى صعيد قطاع الأفراد عملت الدائرة على إطلاق منتجات وخدمات خاصة بالمنتجات الإئتمانية تشتمل

- التسييل العقاري والذي يهدف إلى تسييل قيمة العقار المملوك للعميل الذي يرغب بتسديد احتياجاته الشخصية مقابل منحه قرض بضمان العقار.
- التأمين التوفيري يتم من خلاله تعهد العميل باقتطاع شهري من حسابه مقابل تخفيض الفائدة المدينة، بحيث يتم الاقتطاع من مصادر الدخل المغذية للحسابات الجارية يتم ترصيداها في حسابات التوفير.
- كاش تو كاش وهي قروض شخصية مقابل حجز تامينات نقدية 100% من قيمة القرض المطلوب في حساب تامينات نقدية.
- كما استمرت الإدارة بالعمل على تطوير المنتجات في برامج قروض الأفراد " القروض الشخصية، قروض المركبات ، قروض السكن ، قروض المشتريات، مع إعتماد العديد من شركات القطاع الخاص للإقراض.
- تم إستحداث وحدة البيع المباشر لخدمة عملاء البنك في اماكن تواجدهم.

أما على صعيد خدمات الودائع قامت الدائرة بإطلاق حملة التوفير " يوم وراء يوم " الذي كان أكثر تميزاً على مستوى فلسطين وذلك من خلال فتح حساب توفير بقيمة \$300 او ما يعادلها بالعملات الاخرى او تغذية الحساب الحالي والدخول بالسحب على حملة جوائز التوفير 2017 من بنك القدس وهي:

- سيارة رينو كليو كل يوم
- جيب شيروكي كل شهر
- 36 كوبون وقود كل اسبوع



بطاقات ماستركارد بنك القدس الائتمانية (Mastercard)

يقدم بنك القدس بطاقات ماستركارد الائتمانية تحت شعار "رفيقة دربك" والمصنفة إلى: فضية و تيتانيوم وورلد، وقد صممت هذه البطاقات لتناسب وتعزز أسلوب الحياة العصري وتمنح لعملائنا سقوف تناسب مختلف القوى الشرائية بالإضافة الى مجموعة متنوعة من المزايا الحصرية وخدمات عالية المستوى، تعد بطاقة ماستركارد بنك القدس الائتمانية هي البطاقة الأكثر قبولا في العالم والطريقة الأمثل للسداد، و من أهم مزاياها:

- تمنح مجموعة بطاقات ماستركارد الائتمانية سقوف مختلفة وراحة فائقة ومرونة في السداد تبدأ من 5% لتصل الى 100% من قيمة السحوبات والمشتريات مع فترة سماح لغاية 45 يوم بدون احتساب فوائد على المشتريات والسحب النقدي.
- استخدام بطاقة ماستركارد الائتمانية للمشتريات من نقاط البيع والسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العالم والتي تحمل شعار ماستركارد، وأو من خلال فروع البنوك داخل فلسطين او خارجها .
- برنامج LoungeKey الذي يوفر لحاملي بطاقة وورلد ماستركارد استقبال ودي في أكثر من 800 صالة مطار حول العالم، حيث تقدم خدمة ال 24/7 LoungeKey تجربة ممتعة مع العديد من الخدمات المجانية الأخرى التي يحصل عليها حامل البطاقة بمجرد اظهار البطاقة الائتمانية
- برنامج Priceless الذي يقدم عروض وخصومات متنوعة في العديد من المطاعم، ومراكز التسوق والترفيه، والسفر حول العالم، بالإضافة الى مجموعة من العروض والتجارب المميزة، من خلال التطبيقات المجانية التالية:



1. Mastercard for You

2. Buy 1 Get 1

و تماشياً مع الاستراتيجية الهادفة إلى تقديم الخدمات المتميزة والفريدة لعملائنا لم يقتصر الأمر على اضافة منتجات جديدة من بطاقات الائتمان كبطاقة تيتانيوم و وورلد، حيث كانت من أبرز إنجازات الربع الثاني اطلاق حملة الاسترداد النقدي "Cashback" لغاية 12% من قيمة المشتريات ضمن السقف الممنوح، هذا بالإضافة الى اطلاق حملة "27 سفرة مع رفيقة دربك" في الربع الثالث بالتعاون مع شركة ماستركارد العالمية والتي تتيح لمستخدمي بطاقات ماستركارد الائتمانية فرصة الفوز بواحدة من 27 سفرة مدفوعة التكاليف لشخصين من خلال استخدام بطاقتهم للشراء محلياً و دولياً، وانطلاقاً من التزامنا بتقديم مستوى عالي من الأمان لعملائنا عند استخدام بطاقتهم، قمنا بإطلاق ميزة الكود الامن "MasterCard Secure Code" الذي صمم ليمنح عملائنا حماية عالية عند استخدام البطاقة الائتمانية للتسوق عبر الانترنت.

و استمراراً لحرص البنك على تقديم خدمات متطورة وفريدة و لتلبية احتياجات العملاء و توقعاتهم، تم وضع استراتيجية لمواصلة العمل على تطوير وهيكله البطاقات واطلاق منتجات جديدة بميزات اضافية وتكنولوجيا متقدمة، و ذلك في إطار مواكبتنا للتطور التكنولوجي وأتمتة عملياتنا المصرفية.

الخدمات الالكترونية



تكلل عام 2017 بإنجاز عدة خدمات الكترونية لتعزيز وتطوير نوافذ البنك الالكترونية المتعددة والتي يعتمد عليها البنك من أجل أبقاء العميل على تواصل مستمر أينما تواجد وبأي وقت يشاء بسهولة ومرونة عالية وذلك لمواكبة النمو والتطور المستمر في البنك حيث تم إطلاق الموبايل البنكي (Quds Smart) والانترنت البنكي (Qudsi Online) والتي سجل تدشينها إضافة نوعية.

الحوالات السريعة (وسيترن يونيون)

انطلاقاً من أهمية العمل على تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات المميزة التي يوفرها بنك القدس إستمر البنك خلال العام 2017 الى توسيع شبكة وكلائه الفرعيين لخدمة الحوالات السريعة ، كأكبر وكيل رئيس لويسترن يونيون في فلسطين، حيث وصل عدد مواقع تقديم الخدمة ل (64) موقع (24) وكيل بواقع 27 موقع و37 فرع ومكتب) في كافة انحاء الضفة وقطاع غزة ، وذلك لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وإستقبالها، وسعى البنك الى تطوير آليات العمل وتحسينها وفق أفضل المعايير المعمول بها في خدمة تحويل الاموال ويسترن يونيون والمتوافقة مع الممارسات العالمية ومتطلبات الامتثال وتطبيق كافة أنظمة الحماية وسياسات مكافحة غسيل الاموال في عمليات التحويل .

جودة الخدمة والعناية بالعملاء

تأسست وحدة جودة الخدمة والعناية بالعملاء في بنك القدس في العام 2016 ضمن دائرة الخدمات المصرفية للأفراد بهدف تحقيق التميز في مستوى الخدمة المقدمة لدى كافة فروع ومكاتب البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد اعتمدت الوحدة أدوات قياس عالمية لفحص مدى الالتزام بالمعايير الموضوعية المتعلقة بأداء الموظفين والجو العام لهذه الفروع والمكاتب بهدف تقديم التجربة الأمثل لجميع العملاء مثل استبيانات رضا العملاء وبرنامج العميل السري والتقييمات الربعية. بالإضافة الى ذلك تختص وحدة جودة الخدمة والعناية بالعملاء بمعالجة الشكاوى والاقتراحات الواردة من العملاء عبر مختلف قنوات التواصل والرد عليها وذلك بهدف تعزيز العلاقة ما بين بنك القدس وعملائه.



الحملات التسويقية

تم العمل على إطلاق حملات متميزة وفريدة من خلال دائرة التسويق المتمثلة في تدعيم قنوات الاتصال الفعالة مع العملاء والجمهور والتي استطاعت أن تنقل صورة إيجابية عن أنشطة وخدمات البنك من خلال وسائل الاعلام والاتصال على الصعيد المرئي والمسموع والمقروء ومن خلال قنوات البنك على الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

هذه الأنشطة تمثلت ب :-

● الترويج لحسابات التوفير من خلال حملة "جوائز حسابات التوفير يوم ورا يوم سيارة كل يوم"

● الترويج لـ البطاقات الائتمانية (الماستر كارد) من خلال:

"حملة " كاش باك ماستر كارد بنك القدس " وحملة بعيد الام " عيدك غالي علينا.. هديتها عليك والكاش باك علينا " ، وحملة "27 سفرة مع بطاقات ماستر كارد بنك القدس" الفوز برحلة مدفوعة التكاليف.

● الترويج لخدمة الحوالات السريعة " ويسترن يونيون" من خلال إطلاق حملات :

حملة " بشهر الخير بعم الخير" الخاصة بشهر رمضان.

حول بالعيد وأربع ع الأكد الخاصة بعيد الأضحى.

حملة "حوالتك بالعيد والهدية علينا" الخاصة بالاعياد المجيدة.

كما قامت الدائرة بإطلاق حملات إعلانية وتسويقية للخدمات الذاتية وخدمة الإيداع في الصرافات الآلية

للترويج لخدمة الموبايل البنكي (Quds Smart)، (Quds online).

بنك القدس Qudsbank

بنك القدس Qudsbank

بنك القدس Qudsbank

بنك القدس Qudsbank

بنك القدس Qudsbank

بنك القدس Qudsbank

مركز خدمات الاتصال

شهد العام 2017 تطوير مركز خدمات الاتصال في بنك القدس والذي يعتبر احد اهم نقاط التواصل مع العملاء حيث يشكل المركز نقطة لا تقل اهمية عن الفرع في بيع وتسويق منتجات وخدمات البنك ومصدر هام لبيانات السوق ولقياس رضى العملاء وتوفير فرص لتطوير منتجات وخدمات البنك. كما يوفر مركز خدمات الاتصال نقاط الدعم التقني للخدمات الالكترونية ولخدمات البطاقات بالاضافة الى ان وجود المركز يساهم بشكل كبير في استهداف شرائح العملاء المختلفة لاهداف متعددة، منها البيعية او التسويقية او لاغراض خاصة بتحديث بيانات البنك.

البنوك المراسلة

المؤسسات المالية هي إدارة مسؤولة بصورة رئيسية عن انشاء علاقات مع بنوك محلية وخارجية ومراقبة الحدود الائتمانية الممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية داخليا و خارجيا عن طريق تأسيس وإدارة شبكة من العلاقات البنكية مع البنوك المراسلة من أجل انشاء ووضع حدود ائتمانية كافية لصالح البنك وتقديم خدمة مميزة لعملاء البنك خاصة الذين يتعاملون بالتجارة الخارجية لضمان سلاسة وسرعة تنفيذ العمليات المصرفية للعملاء على الصعيد العالمي وبجودة عالية. تضم شبكة مراسلي البنك الحالية عدد من أهم وأكبر البنوك في أوروبا والولايات المتحدة وأسيا والشرق الأوسط.

الخزينة

تقوم دائرة الخزينة في بنك القدس بدور رائد في إدارة اصول البنك بما يحقق الربحية والاستقرار المالي ورفع الملائة المالية للبنك والحد من المخاطر التشغيلية وقد حققت دائرة الخزينة نتائج متميزة ومستقرة لعملياتها، وطورت أدائها، وعززت قدرتها على الاستثمار في الفرص المتاحة وتحسين الأداء وذلك لحماية وخدمة مصالح البنك بالاضافة لتقديم الخدمات لعملاء البنك في مجال بيع وشراء العملات المختلفة لتحقيق الاهداف التجارية والربحية وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها في اطار من الحرفية العالية. تهدف دائرة الخزينة الى المحافظة على دورها كرافعة لربحية واستقرار البنك وإلى الاستمرار في تطوير ادائها وخدماتها من خلال طرح منتجات جديدة تلبي تطلعات العملاء وبما يتواءم مع التطورات العالمية .





خدمة مراكز الاتصال الفوري متوفرة 24/7 (Call Center) على الرقم
1700-710-710 للاستفسار عن بطاقتك الائتمانية والخدمات الفورية
في حالات الطوارئ.

خدمات الشركات

دائرة الاعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية :

يقدم لك "بنك القدس" طيفاً واسعاً من الحلول البنكية لقطاع الشركات، بحيث يمكنك من دعم مشاريعك وتطوير إمكانياتك والنهوض بعملك بقوة، سواء قمت بتأسيس شركة جديدة أو كانت لديك شركتك الناجحة، فإننا نعمل معك جنباً إلى جنب لنؤمن لك الدعم المستمر والمتواصل لضمان نجاح شركتك، بحيث تحظى دائرة الاعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بأولوية استراتيجية لدى بنك القدس من خلال الدوائر التي تندرج تحتها وهي على النحو التالي:

1. دائرة الاعمال المصرفية للشركات :

يسعى البنك الى تعزيز علاقاته مع العملاء الحاليين وكذلك استقطاب المزيد من العملاء لمنحهم التسهيلات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة لعملهم. حيث يتم خدمة الشركات الكبيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه الدائرة من خلال مراكز الاعمال المنتشرة في كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تنتشر هذه المراكز في كل من المدن التالية: رام الله، نابلس، طولكرم، جنين، سلفيت، الخليل، بيت جالا، وقطاع غزة، خاصة وان الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته اكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين فضلاً عن كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفئاتها تقوم الدائرة بتقديم الخدمات من خلال مسؤولي علاقة ذوي اختصاص وكفاءة عالية قادرين على ادارة العلاقة مع الشركات وتلبية احتياجاتهم من خلال :

- ❖ فتح الحسابات للشركة
- ❖ اصدار دفاتر شيكات
- ❖ اصدار خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ولصالح جهات داخلية وخارجية مختلفة
- ❖ اجراء التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية بمختلف العملات
- ❖ عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء للاستيراد أو التصدير
- ❖ شراء وبيع العملات المحلية والاجنبية وبأسعار تفضيلية
- ❖ منح العملاء التسهيلات المصرفية التي تلبي حاجتهم سواء التسهيلات قصيرة الاجل (لتمويل رأس المال العامل) أو طويلة الاجل (لتمويل أصول ثابتة) من خلال المنتجات التالية :

- ❖ الجاري مدين الثابت
- ❖ الجاري مدين المتناقص (الخاص بالعطاءات)
- ❖ القروض طويلة الاجل (لتمويل اصول ثابتة)
- ❖ القروض قصيرة الاجل (لتمويل المشتريات أو لتمويل المبيعات أو خصومات بنكية)
- ❖ الكفالات المصرفية بجميع انواعها
- ❖ الاعتمادات المستندية "سواء بالاطلاع أو الآجلة "



2. دائرة تنمية ودائع الشركات :

يسعى البنك جاهدًا من خلال هذه الدائرة الى استقطاب وتنمية ودائع الشركات من خلال تقديم الخدمات المصرفية الشاملة لشريحة كبيرة من حسابات العملاء ومنحهم مزايا وخدمات تفضيلية مقابل احتفاظهم بإرصدة ودائع في حساباتهم لدينا علما بأن العام 2017 شهد تحديات كبيرة من حيث شدة المنافسة في القطاع المصرفي الفلسطيني من حيث استقطاب الودائع ، الا انه كان لهذه الدائرة الدور الايجابي ، في تحقيق الاهداف المطلوبة منها وتلبية احتياجات البنك في توفير السيولة اللازمة واعادة اقراضها لعملاء البنك .

3. دائرة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية :

تم استحداث دائرة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية خلال العام 2017، حيث تعنى هذه الدائرة في انشاء وادارة العلاقات مع المؤسسات والبنوك المراسلة، حيث يسعى البنك لاعطاء الاهمية والدعم اللازم لهذه الدائرة لما لها من أهمية كبيرة في انشاء علاقات جديدة وادارة العلاقات القائمة لخدمة عملائنا وتلبية احتياجاتهم المطلوبة سواء داخلياً أم خارجياً، حيث ان اقامة وادارة علاقات البنك مع البنوك المراسلة لخدمة العملاء من حيث تبادل العملات fx ، اجراء التمويلات واستقبال الحوالات.





إستراتيجية التفرع والانتشار

خطة التفرع والانتشار

عدد الموظفين

8	مكتب سيلة الظهر سلة الظهر الشارع الرئيسي	20
10	فرع أريحا أريحا شارع عين السلطان	21
10	فرع بيت لحم بيت لحم شارع المهد	22
10	فرع بيت جالا بيت جالا السهم	23
12	فرع الخليل الخليل الشارع الرئيسي	24
11	راس الجورة الخليل أول شارع النمر	25
7	مكتب الظاهرية الظاهرية شارع مسجد الأتقياء	26
6	مكتب ترقوميا ترقوميا معبر ترقوميا	27
8	فرع العيزرية القدس راس الكيسة	28
15	فرع غزة غزة الصبرة	29
12	فرع الرمال غزة الرمال	30
10	فرع خان يونس خانيونس شارع صلاح الدين	31
8	فرع النصيرات النصيرات شارع مكة متفرع من شارع ابو عريف	32
9	فرع جباليا جباليا جباليا	33
9	فرع رفح رفح رفح	34
8	مكتب بيت لاهيا بيت لاهيا وسط المدينة	35
5	مكتب الزهراء غزة الزهراء	36
8	مكتب الزيتون غزة شارع صلاح الدين الشجاعية	37

عدد الموظفين

11	فرع الادارة العامة رام الله الماصيون	1
15	فرع رام الله رام الله الشارع الرئيسي ركب	2
10	فرع البيرة البيرة شارع الطاحونة	3
7	مكتب شارع القدس رام الله دوار راجعين	4
9	مكتب مول بلازا البيرة البالوع	5
9	مكتب مول بيرزيت ببيرزيت	6
11	فرع سلفيت سلفيت مقابل الغرفة التجارية	7
9	مكتب بديا بديا الشارع الرئيسي	8
6	مكتب قبلان قبلان وسط البلد	9
8	مكتب جماعين جماعين الشارع الرئيسي	10
15	فرع نابلس نابلس المركز التجاري	11
13	فرع نابلس الجديد نابلس شارع سفيان	12
5	مكتب النجاح نابلس جامعة النجاح الوطنية	13
9	مكتب عنبتا عنبتا وسط البلد	14
11	فرع طولكرم طولكرم الشارع الرئيسي	15
9	فرع عتيل عتيل الحي الشمالي	16
10	فرع قلقيلية قلقيلية دوار الشيماء	17
14	فرع جنين جنين شارع ابو بكر	18
12	فرع طوباس طوباس مجمع العنبوسى	19

واصل البنك في تطبيق استراتيجية التوسع والانتشار بطرق مغايرة لإفتتاح الفروع والمكاتب، لتغطيته وإنتشاره الواسع في كل المناطق حيث يسعى البنك حالياً الى إيصال خدماته لكافة المناطق الجغرافية والشرائح المختلفة في كل زمان ومكان بواسطة القنوات الالكترونية المتعددة، حيث استثمر فيها بشكل واسع من خلال شراء أجهزة صراف آلي متطورة تشمل الايداعات والسحوبات، كما تم إطلاق خدمة الموبايل البنكي (Quds Smart) خلال شهر ايار من العام 2017 وهو تطبيق آمن ومبسط يسمح بتنفيذ المعاملات المصرفية في اي وقت وفي اي مكان.

كما يعمل البنك على مواكبة التوجه العالمي نحو الائتمه والخدمات الالكترونية من خلال دراسة فرص استثمارية جديدة لتطوير البنية التكنولوجية على مستوى فلسطين بما يشمل ذلك التطبيقات على الهواتف المحمولة وبالأخص مع اطلاق تكنولوجيا الجيل الثالث في فلسطين.

وصل عدد الفروع والمكاتب التابعة للبنك 37 فرعاً ومكتباً في جميع انحاء الضفة الغربية و قطاع غزة كما ارتفع عدد مراكز تنمية الاعمال ليصل الى ثمانية مراكز نهاية العام 2017. بالإضافة الى 68 صراف آلي بزيادة خمسة صرافات آلية عن العام 2016، وفي ذات الصدد يستعد البنك خلال العام 2018 الى توزيع 22 صراف آلي آخر منها 10 أجهزة تعمل بنظام بريل للمكفوفين، وذلك بهدف الوصول الى قاعدة عريضة من العملاء وتحقيق استراتيجية الشمول المالي.

سر تفوقنا

رأس المال البشري





رأس المال البشري أئمن الموارد لدى بنك القدس

تعتبر دائرة رأس المال البشري ركنا اساسيا في بنك القدس ومن أهم الدوائر الادارية، حيث تخطت دائرة رأس المال البشري المفهوم النمطي والتقليدي في إدارة الموارد البشرية والمتمثلة في اجراءات التعيين والاستقالة وغيرها من امور شؤون الموظفين إلى مفاهيم أوسع وأشمل في إدارة وتطوير الموارد البشرية بهدف تعزيز دور هذه الموارد في نجاح مسيرة بنك القدس، فخلال العام 2017 التحق ببنك القدس العديد من الكفاءات المصرفية وعدد من خريجي الجامعات كموظفين جدد والذين تم انتقاؤهم بعناية حتى يتميز البنك بكادره البشري والذي ينعكس على مستوى جودة الخدمة المرتفع التي يقدمها البنك على ايدي كادر مدرب ومؤهل، وبالتالي ينفرد بنك القدس بإجراءات وسمعة متميزة في توظيف الكوادر البشرية كونه يتبوأ مكانة تمكنه من استقطاب واختيار افضل الخبرات والمواهب للتوظيف، لذلك يزخر بنك القدس اليوم بالموظفين ذوي الخبرات العالية من كلا الجنسين حيث تُشكل الإناث ما نسبته 29% من العاملين في البنك

كما تهدف إدارة البنك إلى تعزيز القدرات والمهارات والمعارف المهنية والسلوكية لكافة موظفيه، وكذلك تنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم، وتهيئة الظروف التنظيمية الملائمة من حيث الكم والكيف لاستخراج أفضل ما لدى الموظفين من طاقات وتشجيعهم على بذل أكبر قدر ممكن من الجهد والعطاء، حيث يؤمن بنك القدس بأن عليه أن يتميز على مستوى جودة وتعدد الخدمات التي يقدمها، وأن يتميز بكادره البشري؛ فالعنصر البشري هو ائمن الموارد لدى البنك والاكثر تأثيرا في تحقيق رؤية ورسالة البنك وهو المؤثر الحقيقي في تحقيق اهداف وأرباح ونمو البنك، لذلك حرصت إدارة البنك على إستقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

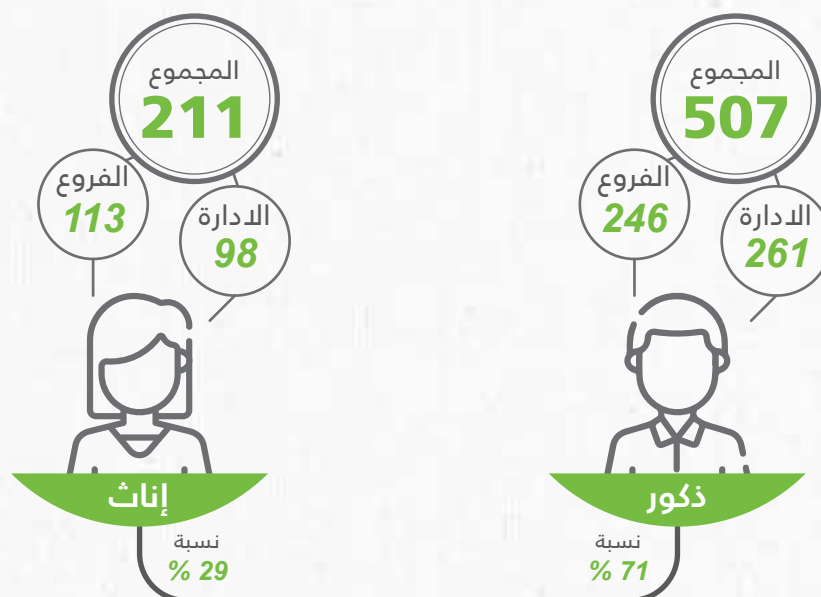


توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك

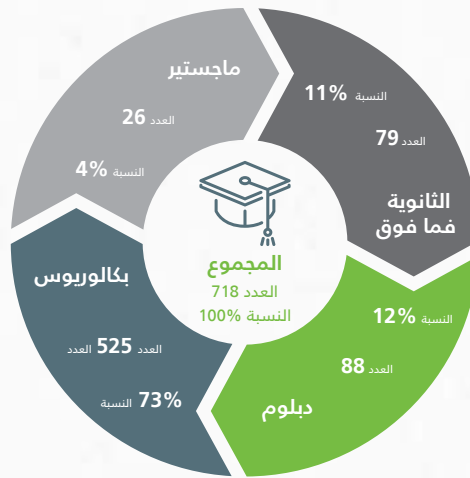
اعداد الموظفين



توزيع الموظفين حسب النوع الاجتماعي في الادارة العامة والفروع

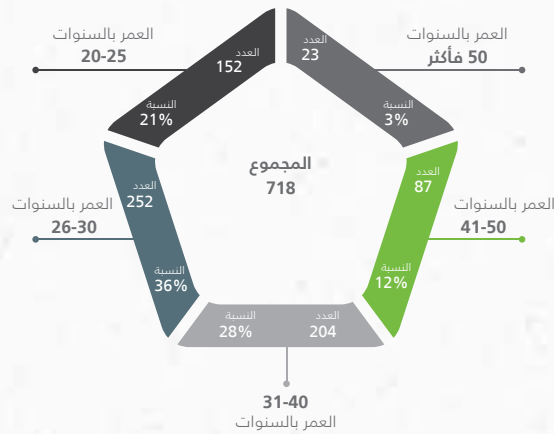


توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي



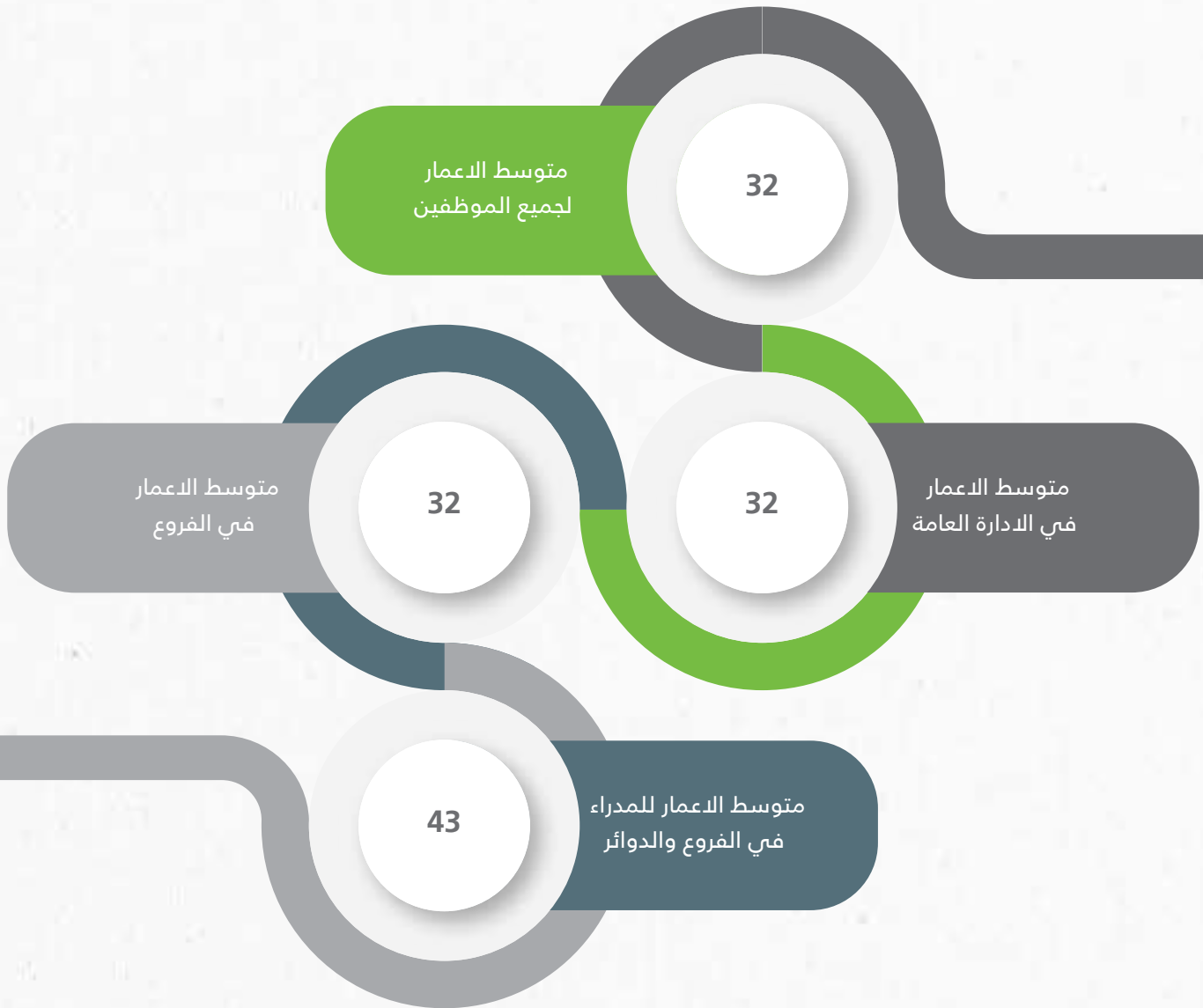
المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ماجستير	26	4%
بكالوريوس	525	73%
دبلوم	88	12%
الثانوية فما فوق	79	11%
المجموع	718	100%

تصنيف الموظفين حسب الاعمار



العمر بالسنوات	العدد	النسبة
20-25	152	21%
26-30	252	36%
31-40	204	28%
41-50	87	12%
50 فأكثر	23	3%
المجموع	718	

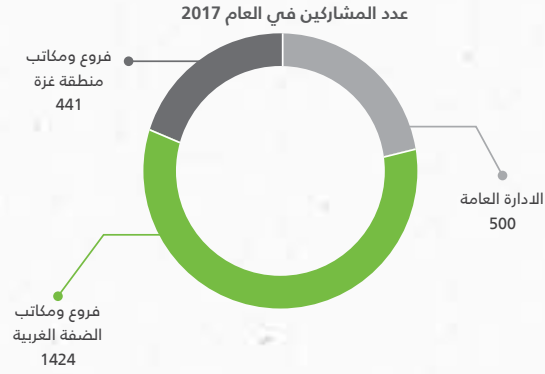
توزيع الموظفين حسب متوسط الأعمار



32	متوسط الأعمار لجميع الموظفين
32	متوسط الأعمار في الإدارة العامة
32	متوسط الأعمار في الفروع
43	متوسط الأعمار للمدراء في الفروع والدوائر

مركز التدريب

عمل مركز التدريب خلال العام 2017 على تقديم عدد كبير من الأنشطة والبرامج التدريبية المتنوعة من خلال التعاقد مع المدربين والخبراء والمحترفين من مختلف انحاء العالم لتنفيذها. فقد بلغ عدد الأنشطة والبرامج التدريبية بمختلف انواعها خلال العام 2017 (182) نشاط/برنامج تدريبي كانت مقسمة على (4287) ساعة تدريبية شارك فيها (2365) مشارك.



كان نصيب دوائر الادارة العامة بـ 2786 ساعة تدريبية لـ 500 مشارك/ة موزعة على 106 برنامج تدريبي. اما فروع ومكاتب الضفة الغربية فحصلت على 1167 ساعة تدريبية لـ 1424 مشارك/ة موزعة على 50 برنامج تدريبي. بينما فروع ومكاتب منطقة غزة حازت على 335 ساعة تدريبية شارك فيها 441 مشارك/ة موزعة على 26 برنامج تدريبي، وقد بلغت التكلفة الاجمالية لهذه الانشطة 293,557 دولار.

وزعت هذه البرامج على قطاعات البنك المختلفة حاز فيها قطاع الاعمال (Business) على نصيب الاسد من موازنة التدريب بـ 102 برنامج ونشاط تدريبي موزعة على 2452 ساعة تدريبية لـ 2038 مشارك/ة، بتكلفة وصلت الى \$176,731. كما وحصل قطاع الدعم والاسناد (Support) على 62 برنامج ونشاط تدريبي لـ 273 مشارك/ة موزعة على 862 ساعة تدريبية بتكلفة \$72,951، اما قطاع الرقابة والضبط (Control) فحصل على 18 برنامج ونشاط تدريبي شارك فيها 54 مشارك/ة من خلال 973 ساعة تدريبية بتكلفة وصلت الى \$43,874.



نفذ مركز التدريب هذه البرامج داخليا ومحليا وخارجيا على النحو الاتي:

تم ايفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة في ورش عمل ومنتديات ومؤتمرات ودورات تدريبية خارج دولة فلسطين لمواكبة التطورات العالمية والدولية على مستوى القطاع المصرفي فقد شارك 40 موظفا/ة في 31 برنامج وورشة ومنتدى ومؤتمر خارج دولة فلسطين بتكلفة بلغت 85,494 دولار.

اما البرامج التي نُفذت محليا فقد بلغت 81 برنامج ونشاط بتكلفة \$69,204, اما الأنشطة التدريبية الداخلية التي تمت في مركز التدريب التابع لبنك القدس فقد بلغ عددها 70 بتكلفة اجمالية بلغت \$138,860.

شارك عدد من موظفي البنك في دبلومات مهنية وشهادات عربية ودولية متخصصة في العمل المصرفي مثل: شهادة محاسب اداري معتمد

دبلوم التأهيل المصرفي

شهادة Ethical Hacking

شهادة متداول معتمد ACI

شهادة متخصص فلسطيني في مكافحة غسل الاموال PAMLA

شهادة RMP Risk Management Professional

وبغیرها من البرامج النوعية والشهادات المحترفة، كما شارك عدد من الموظفين في (Study Tour) لدى عدد من المؤسسات والبنوك المصرفية في الخارج.

تم تنفيذ مشروع التدريب الالكتروني E-Learning مع شركة سلالم في الاردن من خلال منصة الكترونية وهي "الادمية بنك القدس التعليمية" والتي كانت تحتوي على 25 مادة متخصصة في العمل المصرفي مثل: الاوراق التجارية، الأحكام المتعلقة بفتح الحسابات للشخص الطبيعي، اساسيات محاسبة العمليات البنكية، مكافحة غسل الاموال، اساسيات مكافحة الاحتيال، مبادئ الامتثال، المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد وهيكل الفروع، امن المعلومات، ومنتجات وخدمات الشركات. حيث تم استغلال هذه المنصة لتدريب الموظفين الجدد والذين تتراوح اعمارهم الوظيفية من شهر- 15 شهر وعددهم في حينه 100 موظف/ة وهم ما نسبته 14% من عدد موظفي البنك. وكانت المواد المتوفرة للموظفين على المنصة تعادل 14,432 ساعة تدريبية "اعتيادية" والتي تم استغلالها على اكمل وجه، وتم منح الموظفين المشاركين 1804 شهادة لانهائهم المواد المطلوبة وبنجاح.

تم تدريب (161) طالب وطالبة من مختلف المعاهد والجامعات الفلسطينية على خدمة العملاء في مختلف الفروع والمكاتب، وبعض دوائر الادارة العامة واصدار شهادات تدريب لهم.

شارك بنك القدس بعدد من موظفيه لتنفيذ برامج مؤسسة انجاز فلسطين من باب المسؤولية المجتمعية والشرائة مع انجاز في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم اعداد زيارات توجيهية وتعريفية لبعض موظفي البنك الجدد وبلغ عدد هذه البرامج التوجيهية (60) برنامج كل حسب تاريخ تعيينه وحاجته الوظيفية الى دوائر البنك ذات الاختصاص. كما وشارك عدد كبير من موظفي البنك بنشاط Career Day والذي يهدف الى توطيد وتعميق العلاقات بين جميع العاملين في البنك ومناقشة المسار الوظيفي واكتشاف المواهب وتحديد الاحتياجات التدريبية لهم.

المسؤولية المجتمعية

قيمنا الجوهرية





إنطلاقاً من رسالته وإيمانه بمسؤوليته الاجتماعية وحرصاً منه على التفاعل والتواصل مع مختلف فئات المجتمع المحلي فقد قام بنك القدس خلال العام 2017 بمواصلة مساهمته الخيرية في دعم الفعاليات والأنشطة المتصلة بدعم المجتمع على صعيد البرامج الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والتنموية ، إضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما لم يتوانى في تقديم المساعدات الانسانية الفورية ودعم المبادرات الخيرية وذلك تماشياً مع توجهات البنك وأهدافه التي وضعت لترتقي بكافي مناحي المجتمع وتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

يبقى بنك القدس دائماً السَّباق في دوره الايجابي لخدمة المجتمع، وخلق روح التعاون والعطاء في جيل المستقبل، وعليه بلغت قيمة إنفاق بنك القدس على المسؤولية المجتمعية من حيث التبرعات والرعايات 1,155,754 دولار خلال العام 2017، فقد تم رعاية وتبرع نحو 77 نشاط مجتمعي.





المجال	مبلغ المساهمة
التعليم	69,893
التنمية	124,286
الصحة	820,783
الرياضة	41,159
الثقافة والفنون	26,818
الغاثة	34,102
ابداع وشباب	17,610
الطفولة	3,090
المرأة	8,070
ذوو احتياجات خاصة	9,943

المبالغ بالدولار الأمريكي



بنك القدس Quds Bank

علاقات
المساهمين

شراكة مثمرة



يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين، حيث يسعى بنك القدس جاهدا للتواصل مع مساهميه بكافة الوسائل الممكنة سواء من قسم المساهمين أو من خلال فروعنا المنتشرة للحفاظ على علاقته الايجابية مع مساهميه، كما يحرص على ايصال التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، هذا ويعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم ايضا على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم، ويتم خلال هذه الاجتماعات أيضا ما يلي :

- حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الدجابه عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الادارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.
- يتم نشر التقرير السنوي على الموقع الالكتروني للبنك، اضافة إلى التواصل مع مساهمينا على مدار الساعة عبر صفحاتنا على منصات التواصل الاجتماعي.

يبين الجدول المستثمرون الذين تزيد مساهمتهم عن 5% كما في تاريخ 2017/12/31:

نهاية 2016		نهاية 2017		الاسم
نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	
22.18%	13,538,694	22.18%	15,163,337	اكرم عبد اللطيف جراب
10%	6,105,000	10%	6,837,600	Palestinian Pension Agency
8%	4,884,000	8%	5,470,080	شركة عبدالرحيم جردانه واولاده
-	-	5.16%	3,527,777	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية

المبالغ بالدولار الأمريكي

يبين الجدول أدناه ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2017/12/31 مقارنة مع نهاية العام السابق 2016/12/31 :

عدد الأسهم المملوكة		المنصب	الجنسية	الاسم
نهاية 2016	نهاية 2017			
13,538,694	15,163,337	رئيس مجلس الإدارة	اردني	اكرم عبد اللطيف جراب
2,424,402	2,715,330	نائب رئيس مجلس الإدارة	اردني	دريد اكرم جراب
1,831,500	1,628,000	عضو	اردني	حامد عبد الغني جبر
6,105,000	6,837,600	عضو	فلسطيني	Palestinian Pension Agency
100,000	73,400	عضو	فلسطيني	وليد نجيب الاحمد
33,287	37,281	عضو	اردني	منتصر ابو دواس
1,652,000	1,855,000	عضو	اردني	صالح جبر احمد حميد
90,354	101,196	عضو	فلسطيني	عاهد فايق بسيسو
3,180,676	62,357	عضو	فلسطيني	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
50,000	80,000	عضو	فلسطيني	ربي مسروجي علمي
-	30,000	عضو	فلسطيني	ماجد عوني ابو رمضان
1,632,100	-	عضو	فلسطيني	شركة جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة

المبالغ بالدولار الأمريكي

يبين الجدول ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 2017/12/31 مقارنة مع 2016/12/31:

عدد الأسهم المملوكة		الجنسية	درجة القرابة	الأقارب
نهاية 2016	نهاية 2017			
2,424,402	2,715,330	اردني	ابن السيد أكرم جراب	دريد اكرم عبد اللطيف جراب
2,447,411	2,741,100	اردني	ابن السيد أكرم جراب	مهند عبد اللطيف جراب
2,296,369	2,571,933	اردني	ابن السيد أكرم جراب	يزن أكرم عبد اللطيف جراب
2,290,140	2,564,956	اردني	ابن السيد أكرم جراب	زيد أكرم عبداللطيف جراب
488,400	547,008	فلسطيني	اخ السيد صالح احميد	كمال جبر احمد احميد
54,945	65,000	فلسطيني	ابن السيد صالح احميد	رمزي صالح جبر احميد
24,420	35,000	فلسطيني	ابن السيد صالح احميد	رامي صالح جبر مسلم
12,210	15,000	فلسطيني	ابنة السيد صالح احميد	دينا صالح جبر مسلم
12,210	15,000	فلسطيني	ابنة السيد صالح احميد	رولا صالح جبر مسلم
12,210	15,000	فلسطيني	ابنة السيد صالح احميد	لينا صالح جبر مسلم
12,210	15,000	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	جميله محمد يوسف مسلم
12,210	15,000	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	لينا عبد الرحيم رضا ارشيد
25,000	60,500	فلسطيني	السيد صالح احميد رئيس مجلس ادارة	شركة الكمال للملاحة والتخليص
280,359	314,002	فلسطيني	والد السيدة ربي مسروجي	محمد محمود يوسف مسروجي
1,221	1,367	فلسطيني	ابنة السيدة ربي مسروجي	دينا محمد داود علمي
1,221	1,367	فلسطيني	ابنة السيدة ربي مسروجي	ندين محمد داود علمي
1,221	1,367	فلسطيني	ابنة السيدة ربي مسروجي	دارا محمد داود علمي
73,726	241,651	فلسطيني	السيدة ربي مسروجي عضو مجلس ادارة	شركة مسروجي للتجارة العامة
48,840	54,700	فلسطيني	اخ السيد وليد الاحمد	عزام نجيب مصطفى الاحمد
12,210	13,675	فلسطيني	اخ السيد وليد الاحمد	حسني نجيب مصطفى الاحمد
515,000	500,000	فلسطيني	السيد وليد الاحمد نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام	شركة القدس للاستثمارات العقارية

المبالغ بالدولار الأمريكي

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 2017/12/31 مقارنة مع 2016/12/31:

عدد الأسهم المملوكة		الجنسية	المنصب	الإسم
نهاية 2016	نهاية 2017			
2,500	18,400	فلسطيني	مساعد المدير العام لشؤون الائتمان	منذر محمد عبدالرحمن عوده
35,000	39,200	فلسطيني	المدير التنفيذي لمنطقة قطاع غزة	سهى صلاح شعبان خضر

المبالغ بالدولار الأمريكي

نسعى في بنك القدس للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين من خلال الرد على استفساراتهم والتواصل الدائم معهم، ويتم إيصال المعلومات إلى المساهمين من خلال :

- التقرير السنوي الذي يرسل سنويا مع دعوة الهيئة العامة من خلال البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة .



بلغ مجموع رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا 1,251,764 دولار أمريكي خلال العام 2017، مقابل 1,168,961 دولار أمريكي للعام 2016

مسائل أحيلت للتصويت

لا يوجد

عقود مع شركات ذوي صلة

لا يوجد

البيانات المالية

لا يوجد اختلاق بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي

المدقق الخارجي:

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2017 شركة PWC وبلغت أتعاب المدقق الخارجي 40,600 دولار أمريكي

نشاط التداول العام 2017

ملخص نشاط التداول في العام 2017 لسهم بنك القدس

البيان	2017	2016	التغير	نسبة التغير
عدد الاسهم المتداولة	15,459,301	7,426,995	8,032,306	108.15%
قيمة الاسهم المتداولة	26,302,910	9,321,194	16,981,716	182.18%
عدد الصفقات المنفذة	3,024	1,554	1,470	94.59%
أعلى سعر تداول	2.13	1.37	0.76	55.47%
سعر الاغلاق	2.12	1.20	0.92	76.67%

المبالغ بالدولار الأمريكي

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2017

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2017					
الاسم	نسبة الحضور	مبلغ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2017	بدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان	بدل تنقلات وسفر	المجموع (دولار أمريكي)
أكرم عبد اللطيف جراب	100%	50,000	5,423	1,886	57,309
دريد عبد اللطيف جراب	100%	25,000	9,269	7,245	41,514
هيئة التقاعد الفلسطينية ممثلة ب د. أحمد عبدالسلام مجدلاني	67%	16,750	8,693	750	26,193
وليد نجيب الأحمد	100%	25,000	8,846	1,500	35,346
عاهد فايق بسيسو	100%	25,000	20,231	2,500	47,731
شركة جميرا للتجارة والاستثمار (استقال من بداية عام 2017)	17%	-	423	-	423
رئيس مسروجي العلمي	100%	25,000	6,423	750	32,173
صندوق الاستثمار الفلسطيني ممثل ب لؤي بشارة قواس	83%	20,750	11,116	1,750	33,616
صالح جبر احميد	100%	25,000	5,423	750	31,173
د .حامد عبد الغني جبر	50%	12,500	5,693	1,494	19,686
منتصر عزت أبو دواس	67%	16,750	9,846	576	27,172
د .ماجد عوني أبورمضان (اعتبارا من شهر 6 - 2017)	33%	8,250	2,000	750	11,000
مجموع المكافآت		250,000	93,386	19,950	363,336
مبلغ المكافأة والبدلات المخصص ضمن المصاريف في بيان الدخل					413,336
الفائض عن المخصص					50,000

يعقد مجلس الإدارة (6) جلسات على مدار العام ويتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة حسب نسبة حضور الجلسات لكل عضو وبعد مصادقة الهيئة العامة للبنك .



جدول الاعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة العادية الثالث والعشرون لبنك القدس

- تلاوة محضر إجتماع الهيئة العامة العادية السابق 2017/5/8 وإقراره
- تلاوة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
- تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- مناقشة البيانات المالية للشركة والمصادقة عليها للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- الموافقة على انضمام عضوين مجلس ادارة جديدين بدل عضوين مستقيلين.
- ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
- انتخاب مدققي حسابات البنك الخارجيين عن عام 2018 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.
- اقرار توصية مجلس الادارة بتوزيعات الارباح عن السنة المالية في 2017/12/31 بواقع 10% اسهم مجانية و 10% ارباح نقدية.
- اية امور اخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول اعمال الاجتماع وتدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة على ان يكون ادراج هذا الاقتراح في جدول الاعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون مالا يقل عن 10% من اسهم الشركة.

اقرارات مجلس الإدارة

- عملا بتعليمات الإفصاح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية:
- يقر مجلس الادارة وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود اية امور جوهرية قد تؤثر على استثمارارية عمل البنك.
- يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية لسنة 2017 وانه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
- يقر مجلس الادارة بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للعام 2017.
- يلتزم البنك بأسس الحوكمة المعمول بها وبتشكيلة اللجان التابعة لمجلس الادارة.

الحوكمة

شفافية والتزام



1. الالتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم افضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين. هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة اخر اللتطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الالكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

2. دور رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

- الفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الإدارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالادوار الرئيسية التالية :

- الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .
- يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية ، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الإدارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين .



3. مسؤوليات مجلس الإدارة :

- يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي ، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها.
- مجلس إدارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والالاخقيات . وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحاكمة المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر (المخاطر ، الامتثال ، التدقيق الداخلي، مكافحة غسل الاموال) .

4. آلية عمل مجلس الإدارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة دورياً وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبحد أدنى مرة واحدة على الأقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الإدارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول إلى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل إليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة أعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

5. لجان مجلس الإدارة

- مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن إدارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية أداء المجلس ولمساعدته في إدارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابياً من قبل مجلس الإدارة وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الأعضاء في لجان مجلس الإدارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الإدارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الإدارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامثال ولجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الإدارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان أخرى متخصصة من أعضاء مجلس الإدارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معاً اذا وجد ذلك مناسباً



أ- اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة بهدف التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الإدارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام أو من ينوبه، ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من السادة دريد جراب، م. وليد الاحمد وصالح جبر احميد ، ربي مسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

ب- لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والإدارة المالية، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم إعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة د. احمد مجدلاني وعضوية كل من السادة عاهد بسيسو ومنتصر دواس.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها .
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انتهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها .

ت- لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية واللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها السيد منتصر دواس وعضوية كل من عاهد بسيسو ولؤي قواس.



وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل إجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

ث- لجنة الحاكمية المؤسسية:

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين لتنسيق وتطبيق سياسة الحوكمة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية والقدرة على التنسيق والربط بين الادارة والمهام المكملة للجنتي الحوكمة والتدقيق كما يتمتع اعضاءها بالخبرة القانونية والمصرفية ، وتعقد اجتماعاتها مرتين بالسنة ويرأس اللجنة السيد لؤي قواس وعضوية كل من السادة حامد جبر وعاهد بسيسو .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- الاشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الادارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- اعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص
- وضع الاجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في هذا الدليل والتقييد بها .
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص .
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشرة على اوسع نطاق .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على اعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات انظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

ج- لجنة المكافآت والترشيحات :

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إلى ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام أو من ينوب عنه ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي ويرأس اللجنة السيد لؤي قواس وعضوية من السادة حامد جبر وعاهد بسيسو .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- اعداد المعايير واعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات وأية عوامل أخرى تراها مناسبة.
- اعداد تقرير يتقدم به المجلس للمساهمين لانتخاب أو إعادة انتخاب الاعضاء بحيث يتضمن ما يلي:
- فترة العضوية والتفاصيل الشخصية والمؤهلات المهنية ومعلومات عن عضوية المرشح في مجالس ادارات مصارف وشركات أخرى وتفاصيل المناصب الأخرى التي يشغلها المرشح وتفاصيل العلاقات والقرابة بين المرشح والبنك من جهة والمرشح والاعضاء الآخرين من جهة أخرى.
- تقديم بيان بأنه قد تحقق من استيفاء المتطلبات الواردة في تعريف العضو المستقل عند تعيينه.
- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس او اي من اللجان المنبثقة عنه
- تحديد الاعضاء المؤهلين وتقديم التوصيات للمجلس حول الشخص المرشح لشغل مقعد في حال وجود شاغر في اي من لجان المجلس.
- الاشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام
- دراسة مدى أهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين واي مرشحين تقترح الادارة اسمائهم.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة انها ضرورية في هيكल الادارة او الدوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لإحلال رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر.
- تقييم أداء المجلس واداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الاقل.
- إعداد سياسة المكافآت والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها.
- اجراء مراجعة دورية لسياسة المكافآت والحوافز او عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث السياسة.
- اجراء تقييم دوري حول مدى فعالية وكفاية سياسة منح المكافآت وذلك لضمان تحقيق اهدافها.
- التأكد من وجود تجانس بين فترة صرف المكافآت وتحقيق اليراد بشكل فعلي.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في المصرف.
- التأكد من ان سياسة المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافآت.
- التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للمصرف.



6. بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .
- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وادارة المخاطر.

1. التدقيق الداخلي :

يدرك البنك ان وجود ادارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الاول والاطار العام لادارة المخاطر المتعلقة بانشطة البنك المختلفة .

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة .
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي .
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية الضبط الداخلي والدلية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك .
- اعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة المراجعة والتدقيق .

2. دائرة الامتثال :

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم إنشاء دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تعنى بالاشراف على الالتزام بالانظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وذلك للوصول الى الممارسات المصرفية السليمة ، وعلى صعيد دائرة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والانظمة والتعليمات النازمة للبنك وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية ، كما يحرص البنك على ضمان استقلالية دائرة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر مدربة وذات كفاءة .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:-

- إعداد دليل الامتثال ومراجعته وتحديثه بشكل دوري وكلما دعت الحاجة الى ذلك.
 - إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
 - رفع التقارير الدورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة.
 - تقييم ومتابعة تطبيق الحاکمية المؤسسية في البنك
 - متابعة تطبيق والالتزام بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الامريكية (FATCA).
- ان بنك القدس يعي ويقر بأهمية مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب والعمليات المشبوهة من خلال سياسته التي تهدف الى تدريب كافة موظفي البنك للتعرف على طرق غسل الاموال وتمويل الارهاب وطرق محاربتها.

3. دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

كما يهدف بنك القدس إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من كافة الجوانب وذلك من خلال امتثال البنك لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والادامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية. وفي ضوء التطورات الدولية وانسجاما مع الممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال ومتطلبات الجهات الرقابية فقد قامت ادارة البنك بالتالي :

تأسيس دائرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتعيين الكادر البشري المؤهل .

اعتماد نظامين لتعزيز متابعة ومراقبة الحسابات تفاصيلهم على النحو التالي :

نظام آلي لفحص كافة بيانات العمليات المالية للتأكد من عدم ادراجها ضمن القوائم الدولية المحظور التعامل معها مثل قوائم الـ (OFAC, UN)

نظام آلي متخصص في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب والذي يعمل على فحص ومراقبة جميع العمليات المالية التي تتم على حسابات العملاء في البنك .

حيث ان الجهود التي يضعها البنك لتطبيق هذه الإجراءات لضمان التأكد من أن الأموال المتأتية من نشاطات مشبوهة لا تتم من خلال النظام المالي لبنك القدس سيكون لها أثراً إيجابياً على صورة البنك المحلية والخارجية وتجنبه أية عوائق في تصريف شؤون معاملاته المالية والمصرفية.

4. ادارة المخاطر :

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل ، سوق، سيولة) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لادارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة



وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الادوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها .

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:-

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للأعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- ◀ أعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- ◀ تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- ◀ تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- ◀ التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- ◀ تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- ◀ اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
- 1. التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- 2. إعداد قاعدة بيانات تاريخه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- 3. توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

7. التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق ببدء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلًا على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى .

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي :

1. تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
2. الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الافصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية
3. التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
4. تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
5. حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاستفسارات المساهمين .
6. العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :

- ❖ اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
- ❖ رايه حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
- ❖ التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

8. ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك .

9. العلاقة مع المساهمين

- ❖ يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم .
- ❖ يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .
- ❖ حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- ❖ دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- ❖ انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- ❖ انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- ❖ توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم

10. الشفافية والافصاح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .



**البيانات المالية
للعام 2017
وتقرير مدقق
الحسابات الخارجي**

بنك القدس (شركة مساهمة عامة محدودة)

رام الله - فلسطين
القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
31 كانون الاول 2017



100

تقرير مدقق الحسابات المستقل

104

بيان المركز المالي

105

بيان الدخل

106

بيان الدخل الشامل

107

بيان التغيرات في حقوق الملكية

108

بيان التدفقات النقدية

109

الإيضاحات للبيانات المالية

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لبنك القدس - شركة مساهمة عامة محدودة (فيما يلي «البنك») كما في 31 كانون الأول 2017، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للبنك والتي تشمل ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017،
- بيان الدخل للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- إيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة «مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية» من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

أمور التدقيق الهامة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية البنك والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال البنك.

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرت، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأيها حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	لقد قمنا باتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:
كما هو مبين في السياسة المحاسبية رقم (3-3) و (8-3) والإيضاح رقم (22-3) «استخدام التقديرات»، تقوم الإدارة بتحديد قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة باتباع السياسة المحاسبية رقم (3-3) و (8-3)، ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة، حيث تقوم الإدارة بمراجعة العقود إفرادياً أو على شكل مجموعة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات تدل على تدني قيمة التسهيلات مثل عدم قدرة المدين على السداد لفترة معينة، وفي حال وجود مثل هذه المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير قيمة التدني بناءً على تقديرها للقيمة القابلة للاسترداد من الضمانات لصالح البنك، وبما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة.	- تقييم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد كيفية تصنيف المدين وطريقة تقدير القيمة الحالية القابلة للاسترداد من الضمانات لصالح البنك عند بيعها، والتدفقات النقدية المتوقعة و منهجية الإدارة المتبعة لتحديد قيمة المخصص كما في 31 كانون الأول 2017، - فحص عينة من العملاء المصنفين من قبل الإدارة كمتعثرين لتقييم معقولية تصنيفهم، - تقييم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد قيمة المخصص كما في 31 كانون الأول 2017، - تقييم الافتراضات الرئيسية المتبعة بالإستناد إلى فهمنا للبنك وقطاع عمله، - فحص عينة من تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد عند بيع الأصل لتقييم معقوليتها. - فحص بعض إجراءات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات العلاقة المتبعة من قبل الإدارة، - إعادة احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لعينة من العملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة ومعايير التقارير المالية الدولية. - تقييم كفاية الإفصاح حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية.
نظراً لأهمية هذه التقديرات والفرضيات فإنها تعتبر أحد المخاطر الهامة التي قد تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية والتي قد تنشأ من الاستخدام غير الصحيح للمعلومات المتوفرة والتقديرات لتحديد قيمة المخصص.	
كما هو مبين في الإيضاح رقم (7) حول البيانات المالية ، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 4,645,843 دولار أمريكي، كما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 658,517,963 دولار أمريكي، أي ما نسبته 61% من إجمالي موجودات البنك، كما في 31 كانون الأول 2017.	

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك للعام 2017 بإستثناء البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات. لم يتم تزويدنا بالمعلومات الأخرى حتى تاريخ تقريرنا حيث من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد هذا التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

في سياق تدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك، تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق أو تبدو بأنها تحتوي أخطاء جوهرية.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم يتم تزويدنا بها بعد، وفي حال استنتجنا وجود أخطاء جوهرية، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك لأولئك المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين سارية المفعول في دولة فلسطين، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو وقف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت منفردة أو مجمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

● تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

● الحصول على فهم للرقابة الداخلية للبنك ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالبنك إلى وقف أعماله كمنشأة مستمرة.

تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديددها خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد أولئك المكلفين بالحوكمة بما يؤكد إمتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها لأولئك المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

عن برايس وترهاوس كوبرز فلسطين



حازم صبابا
رخصة رقم 2003/115

رام الله، فلسطين
18 آذار 2018

بيان المركز المالي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2016	2017	إيضاح	الموجودات
196,087,817	257,491,000	(4)	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
57,652,702	71,970,257	(5)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
96,820	103,260	(6)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
616,140,359	658,517,963	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
12,362,167	3,058,329	(8)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
11,182,455	9,409,145	(9)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
26,852,823	30,278,332	(10)	ممتلكات ومعدات
3,614,468	3,067,092		مشاريع تحت التنفيذ
24,244	22,481	(11)	موجودات غير ملموسة
1,066,727	1,066,727	(12)	موجودات ضريبية مؤجلة
34,991,785	40,644,948	(13)	موجودات أخرى
960,072,367	1,075,629,534		
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
25,000,000	67,336,229		ودائع سلطة النقد
40,451,070	15,559,926	(14)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
736,080,524	785,970,046	(15)	ودائع عملاء
41,583,089	69,378,880	(16)	تأمينات نقدية
590,181	381,688	(17)	أموال مقترضة
4,537,851	5,163,104	(18)	مخصصات متنوعة
161,672	2,051,998	(19)	مخصص الضرائب
22,600,691	27,056,989	(20)	مطلوبات أخرى
871,005,078	972,898,860		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
61,050,000	68,376,000	(21)	رأس المال المدفوع
5,330,122	6,448,168	(23)	احتياطي إجباري
9,480,057	10,264,820	(23)	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
6,407,381	4,757,269	(23)	احتياطي تقلبات دورية
1,734,184	(2,782,374)	(8)	احتياطي القيمة العادلة
5,065,545	15,666,791		أرباح متراكمة
89,067,289	102,730,674		مجموع حقوق الملكية
960,072,367	1,075,629,534		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.
تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 كانون ثاني 2017، وتم التوقيع عليها بالإنيابة عنهم.

السيد أكرم جراب
رئيس مجلس الإدارة

السيد صلاح هدمي
المدير العام

السيد محمد سلمان
مساعد المدير العام



بيان الدخل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

2016	2017	إيضاح	
39,119,898	46,251,723	(24)	الفوائد الدائنة
(8,684,651)	(11,569,449)	(25)	الفوائد المدينة
30,435,247	34,682,274		صافي إيرادات الفوائد
7,069,467	9,996,979	(26)	صافي إيرادات العمولات
37,504,714	44,679,253		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
3,697,120	5,442,845		أرباح العملات الأجنبية
423,235	526,091	(27)	صافي أرباح موجودات مالية
1,282,388	2,010,941	(7)	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
915,644	1,019,268	(28)	إيرادات أخرى
43,823,101	53,678,398		إجمالي الدخل
المصاريف			
14,971,213	17,817,430	(29)	نفقات الموظفين
2,369,572	3,853,804	(7)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
10,577,132	12,702,999	(30)	مصاريف تشغيلية أخرى
2,479,257	2,597,551	(11,10)	استهلاكات واطفاءات
968,645	1,580,570	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	38,530	(18)	مخصص القضايا
10,000	7,052	(37)	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
31,375,819	38,597,936		إجمالي المصاريف
12,447,282	15,080,462		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(1,976,578)	(3,900,000)	(19)	مصروف الضرائب
10,470,704	11,180,462		ربح السنة
0.153	0.164	(38)	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.

بيان الدخل الشامل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2016	2017	
10,470,704	11,180,462	ربح السنة
1,644,134	2,482,923	بنود الدخل الشامل الأخرى التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
1,644,134	2,482,923	صافي بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
12,114,838	13,663,385	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.



بيان التغيرات في حقوق الملكية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك)

المجموع	أرباح متراكمة	احتياطيات				رأس المال المدفوع	
		القيمة العادلة	تقنيات دورية	مخاطر مصرفية عامة	إجباري		
89,067,289	5,065,545	1,734,184	6,407,381	9,480,057	5,330,122	61,050,000	31 كانون الأول 2017 الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
11,180,462	11,180,462	-	-	-	-	-	التغيرات خلال السنة: ربح السنة بنود الدخل الشامل الأخرى
2,482,923	-	2,482,923	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل
13,663,385	11,180,462	2,482,923	-	-	-	-	إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة
-	6,999,481	(6,999,481)	-	-	-	-	نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المتراكمة
-	(3,998,819)	-	(3,327,181)	-	-	7,326,000	توزيعات أسهم (إيضاح 22)
-	(3,579,878)	-	1,677,069	784,763	1,118,046	-	المحول الى الاحتياطيات
102,730,674	15,666,791	(2,782,374)	4,757,269	10,264,820	6,448,168	68,376,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017
							31 كانون الأول 2016
76,952,451	6,080,538	153,909	4,836,775	6,598,177	4,283,052	55,000,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016
							التغيرات خلال السنة:
10,470,704	10,470,704	-	-	-	-	-	ربح السنة بنود الدخل الشامل الأخرى
1,644,134	-	1,644,134	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل
12,114,838	10,470,704	1,644,134	-	-	-	-	إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة
-	63,859	(63,859)	-	-	-	-	نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المتراكمة
-	(6,050,000)	-	-	-	-	6,050,000	توزيعات أسهم (إيضاح 22)
-	(5,499,556)	-	1,570,606	2,881,880	1,047,070	-	المحول الى الاحتياطيات
89,067,289	5,065,545	1,734,184	6,407,381	9,480,057	5,330,122	61,050,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك)

2016	2017	إيضاح	
الأنشطة التشغيلية			
12,447,282	15,080,462		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع صافي التدفقات
			النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,479,257	2,597,551	(11,10)	استهلاكات وإطفاءات
2,369,572	3,853,804	(7)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
968,645	1,580,570	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	38,530	(18)	مخصص القضايا
(170)	(6,440)	(27)	أرباح غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة
59,640	36,320		العادلة من خلال بيان الدخل
			خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
18,324,226	23,180,797		
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(11,179,877)	(5,537,895)	(4)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
(186,339,928)	(46,231,408)	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
(11,832,798)	(5,653,163)	(13)	موجودات أخرى
-	-	(14)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (أكثر من ثلاثة أشهر)
119,403,613	49,889,522	(15)	ودائع عملاء
11,250,528	27,795,791	(16)	تأمينات نقدية
12,436,623	4,456,672	(20)	مطلوبات أخرى
(47,937,613)	47,900,316		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن (المستخدمة
			في الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب والمخصصات
			المدفوعة)
(640,018)	(952,550)	(18)	تعويضات نهاية خدمة مدفوعة
-	(41,297)	(18)	مخصص قضايا مدفوع
(2,455,729)	(2,009,674)	(19)	ضرائب مدفوعة
(51,033,360)	44,896,795		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن (المستخدمة في)
			الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
(1,335,397)	11,786,761	(8)	صافي ناتج التغير في موجودات مالية من خلال بيان
9,917,211	1,773,310	(9)	الدخل الشامل
(7,554,140)	(5,735,275)	(10)	بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
210,844	225,034		شراء ممتلكات و معدات والتغير بالمشاريع تحت التنفيذ
			المتحصل من استبعاد ممتلكات و معدات
1,238,518	8,049,830		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة
			الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(2,647,290)	(208,493)	(17)	أموال مقترضة
(14,853)	(374)		توزيعات نقدية
(2,662,143)	(208,867)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة
(52,456,985)	52,737,758		التمويلية
			صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
173,596,484	121,139,499	(35)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
121,139,499	173,877,257	(35)	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.



الايضاحات للبيانات المالية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك)

إيضاح (1) عام

تأسس بنك القدس (فيما يلي «البنك») بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. تم زيادة رأس مال البنك بتاريخ 20 آب 2005 ليصبح 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم، كما تم زيادة رأس مال البنك خلال العام 2006 ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل 50,000,000 دولار أمريكي بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. قررت الهيئة العامة غير العادية بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى 100,000,000 دولار أمريكي وتكليف مجلس إدارة البنك بتنفيذ القرار خلال السنوات القادمة. تم زيادة رأس مال البنك بمبلغ 5,000,000 دولار أمريكي بتاريخ 27 نيسان 2015 ليصبح رأس مال البنك المدفوع 55,000,000 دولار أمريكي بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. كما وتمت زيادة رأس مال البنك بمبلغ 6,050,000 دولار أمريكي بتاريخ 15 أيار 2016 ليصبح رأس مال البنك المدفوع 61,050,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم. كما وتمت زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7,326,000 دولار أمريكي بتاريخ 8 أيار 2017 ليصبح رأس مال البنك المدفوع 68,376,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم.

باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997.

من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والإستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والإعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (23) فرعاً بالإضافة إلى (14) مكتباً كما في 31 كانون الأول 2017.

بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2017 (728) موظفاً و(675) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2016.

يخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال العام 2005.

تم إقرار البيانات المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 23 كانون الثاني 2018، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية و الهيئة العامة للمساهمين.

إيضاح (2) أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

تشمل البيانات المالية المرفقة على البيانات المالية لفروع البنك والبيانات المالية للإدارة العامة في رام الله، وقد تم تجميع البيانات المالية بعد أن تم اجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع تظهر ضمن الموجودات والمطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المرفق.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. إن أي تغيير في الافتراضات والاجتهادات من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية خلال الفترة التي حدث خلالها التغيير. تعتقد الإدارة أن الافتراضات والاجتهادات المستخدمة مناسبة وأن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للبنك بشكل عادل. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للبيانات المالية في الإيضاح رقم (3-22).

إيضاح (3) أهم السياسات المحاسبية المتبعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك تتوافق مع تلك التي تم استخدامها في إعداد البيانات المالية السنوية كما في 31 كانون الأول 2016، باستثناء ما ورد في إيضاح (3-1).

1-3 التغييرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل البنك لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2017 لم يكن لتطبيق هذه المعايير تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك:

- ❖ الاعتراف بأصول ضريبة مؤجلة عن خسائر غير متحققة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 «ضرائب الدخل».
- ❖ تحسين الإفصاحات - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 «بيان التدفقات النقدية».
- ❖ حويلات العقارات الاستثمارية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 «العقارات الاستثمارية».
- ❖ التعديلات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية للدورة 2012-2014.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير الملزمة للسنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2017 والتي لم يتم تطبيقها مبكراً من قبل البنك:

- ❖ معيار التقارير المالية الدولي رقم 15، «الإيراد من العقود مع العملاء»

طبيعة التغيير: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير جديدة للاعتراف بالإيراد. هذا وسوف يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 18 والذي يغطي عقود السلع والخدمات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 والذي يغطي عقود البناء. بناءً على المعيار الجديد، يتم الاعتراف بالإيرادات عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل. يسمح المعيار بأن يتم التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل.

الأثر: برأي الإدارة فإنه لا يُتوقع وجود أثر جَرَّاء تطبيق المعيار على البيانات المالية للبنك وذلك نظراً لكون معظم إيرادات البنك تتأتى من مصادر غير خاضعة لهذا المعيار.

تاريخ إلزامية التطبيق: إلزامي للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

- ❖ معيار التقارير المالية الدولي رقم 16، «عقود الإيجار»

طبيعة التغيير: صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 خلال كانون الثاني 2016. هذا وسوف يؤدي تقريباً إلى الاعتراف بجميع عقود الإيجار بقائمة المركز المالي، حيث تم إزالة التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي. بموجب هذا المعيار، سوف يتم الاعتراف بالأصل (الحق في استخدام البند المؤجر) والالتزام المالي مقابل دفعات الإيجارات. باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة. فيما يتعلق بمحاسبة المؤجرين فإنه لا يوجد تغيير ملحوظ عليها.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



الأثر: سيؤثر المعيار بشكل رئيسي على محاسبة عقود الإيجار التشغيلية للبنك. كما في تاريخ التقرير المالي، فإن معظم عقود الإيجار تتعلق بدفعات عقود إيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة وبالتالي ينطبق عليها الإستثناء المذكور بالمعيار.

تاريخ إلزامية التطبيق: إلزامي للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019. في هذه المرحلة، لا ينوي البنك اعتماد المعيار قبل تاريخ سريانه. هذا وتعزم الإدارة تطبيق نهج الانتقال المبسط فيما لن يتم بيان المبالغ المقارنة للسنة السابقة عند التطبيق لأول مرة.

● معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – (الأدوات المالية)

طبيعة التغيير: يتناول المعيار تصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية ويدخل قواعد جديدة لمحاسبة التحوط. كما أدخل المعيار نموذج الانخفاض الجديد للاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة.

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9):

يتطلب من البنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءً من أول كانون الثاني 2018، وعليه فقد قام البنك بإجراء تقدير أولي للأثر كونه لم يتم الانتهاء من جميع الأعمال الانتقالية وعليه فقد يختلف الأثر عند التطبيق الفعلي في أول كانون الثاني 2018 وذلك للأسباب التالية:

- سيقوم البنك بعكس نتائج أثر كامل التقديرات والاختبارات المطلوبة بموجب متطلبات المعيار عند إصدار أول بيانات مالية مرحلية مختصرة للبنك للفترة التي ستنتهي في 30 حزيران 2018.

- يتم حالياً استكمال تعديل احتساب ونماذج الخسارة المتوقعة بحيث يقوم البنك بوضع اللمسات الأخيرة على الأنظمة ذات العلاقة.

- تخضع السياسات المحاسبية الجديدة والافتراضات والأحكام وأساليب التقدير المستخدمة للتغيير حتى يقوم البنك بإصدار البيانات المالية كما في 30 حزيران 2018.

- أية أمور تتطلب التعديل عند إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) بشكل نهائي.

وفيما يلي أهم جوانب التطبيق:

أ - التصنيف والقياس للموجودات المالية:

لا تتوقع إدارة البنك وجود أثر جوهري من تطبيق المعيار، حيث قام البنك بالتطبيق المبكر للمرحلة الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من أول كانون الثاني 2012 استناداً لطلب سلطة النقد الفلسطينية.

ب - التصنيف والقياس للمطلوبات المالية:

أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بتصنيف للمطلوبات المالية. أما فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر، في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ما يلي:

- الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والناجبة عن التغير في مخاطر الائتمان في بيان الدخل الشامل.
- يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في بيان الدخل.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

ج - محاسبة التحوط:

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، للبنك الاختيار في الاستمرار في استخدام سياسة محاسبة التحوط استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عوضاً عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

د -تدني الموجودات المالية:

قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج «تحقق الخسارة» المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لاحتساب التدني في الموجودات المالية إلى نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على كافة الموجودات المالية – أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- ❖ خسائر التدني لـ 12 شهر: يتم احتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ البيانات المالية.
- ❖ خسائر التدني لعمر الأداة: يتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق لتاريخ البيانات المالية.

إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية و الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة، وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default).

هـ -الافصاحات:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) العديد من الافصاحات المفصلة وبشكل خاص بما يتعلق بمحاسبة التحوط ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة، هذا ويقوم البنك بالعمل على توفير كافة التفاصيل اللازمة لهذه الافصاحات ليتم عرضها في القوائم المالية الموحدة اللاحقة بعد التطبيق.

و -التطبيق:

استناداً إلى الأرقام الأولية فإن البنك يتوقع زيادة في مخصص التدني بقيمة 4,783,606 دولار أمريكي و بحسب المعيار الدولي (9) فإنه يتم قيد أثر التطبيق على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 والمخصصات عوضاً عن إعادة اصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وما قبل. الا انه وحتى تاريخ البيانات المالية فإنه لم يتم صدور تعليمات واضحة من سلطة النقد بطريقة معالجة أثر التطبيق للمعيار، مع العلم انه بلغ رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة حتى 31 كانون الأول 2017 مبلغ 10,264,820 دولار امريكي.

لا توجد معايير أخرى غير نافذة والتي يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البنك في فترات التقارير الحالية أو المستقبلية، وعلى المعاملات المستقبلية المتوقعة.



2-3 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات وأخدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار لدى البنك. القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات وأخدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تستخدم الإيرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية كما في إيضاح رقم (31).

3-3 التسهيلات الائتمانية المباشرة

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أوجرى إقتنائها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المعلقة. يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في بيان الدخل. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات (بعد أخذ الموافقات اللازمة) في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى بيان الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم وقف قيد الفوائد والعمولات على الديون المصنفة والمتخذ حيالها إجراءات قانونية.

4-3 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على بيان الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل. يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في أسواق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك

5-3 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات المالية استثمارات بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقضاء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال بيان الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني. ويتم قيد الأرباح الموزعة في بيان الدخل.

6-3 موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الإقضاء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في بيان الدخل وتظهر لاحقاً بالتكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن بيان الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

7-3 القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية، في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/المدفوعة في بيان الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك



8-3 التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات موضوعية تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:
تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم قيد التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحدة كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق لأدوات الدين في بيان الدخل ولأدوات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الشامل.

9-3 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الأراضي) وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. و تشمل التكلفة جميع التكاليف المتعلقة بعملية الشراء إذا تحققت شروط الإعراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في بيان الدخل عند تحققها. ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

مباني	2%
أثاث ومعدات مكتبية	10%
أجهزة وأنظمة معلومات	20%
سيارات	10%
تحسينات على المأجور	10%

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من هذه الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي لهذه الموجودات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد هذه الموجودات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

10-3 الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس كون عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في بيان الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. تشمل الموجودات غير الملموسة مفتاحية عقارات وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء مفتاحية العقارات بطريقة القسط الثابت.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

11-3 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الأراضي والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ التملك، هذا ويمكن تمديد فترة الإحتفاظ بهذه الموجودات لثلاث سنوات إضافية.

12-3 المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على بيان الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها واحتمالات تحققها بتاريخ بيان المركز المالي.

13-3 مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها سنوياً على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

14-3 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في فلسطين.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام ببيان المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

15-3 التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



16-3 تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بإستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الإعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعقولة.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس الإستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

يتم الإعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

17-3 تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الإعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

18-3 المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال إنطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في بيان الدخل.

في حال إنطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في بيان الدخل في نفس الفترة.

التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل، ويتم قيد الجزء الفعال في بيان الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل في نفس الفترة.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

19-3 العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

20-3 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب بما فيها الإحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

21-3 أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها. ويتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك.

22-3 استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية و احتياطي القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد الإدارة فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

• يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

• تقوم الإدارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحويل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية و المعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

• يتم قيد تدني قيمة الموجودات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمين/مقدين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

• تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى بيان الدخل. جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين السارية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في فلسطين.

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في بيان الدخل. وتقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني، وبما لا يتعارض مع تعليمات السلطات الرقابية والمعايير الدولية للتقارير المالية.

يقوم البنك بتحديد والإفصاح عن مستويات القيمة العادلة، كما يتم فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. يمثل الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

تعتقد الإدارة أن التقديرات المعتمدة في إعداد البيانات المالية مناسبة ومعقولة.

إيضاح (4) نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند

2016	2017	
92,508,754	161,702,759	نقد في الخزينة والصناديق
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
36,429,113	23,100,396	حسابات جارية وتحت الطلب
67,149,950	72,687,845	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
196,087,817	257,491,000	

وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية (2010/67) يتوجب على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي الزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء لكافة العملات، لا تعمل سلطة النقد على دفع فوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية، وبحسب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.

لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على هذه الإحتياطيات حسب التعليمات أعلاه.

تدفع سلطة النقد فوائد على الودائع الرأسمالية وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم العمولة.

بحسب التعميم المشار اليه يجب تحويل 20% من الإحتياطي الإلزامي كـرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الإحتياطي الإلزامي كحساب ثابت.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2016	2017	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:
7,569,271	18,395,604	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:
32,603,673	34,443,174	حسابات جارية و تحت الطلب
17,479,758	19,131,479	ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر
50,083,431	53,574,653	
57,652,702	71,970,257	

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 34,586,587 دولار أمريكي و 32,747,084 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 143,414 دولار أمريكي و 143,411 دولار أمريكي كما في 31 كانون أول 2016.

إيضاح (6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة مبلغ 103,260 دولار أمريكي و 96,820 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 و 2016 على التوالي.

إيضاح (7) تسهيلات ائتمانية مباشرة

تفاصيل البند-

2016	2017	
543,046,584	566,270,781	قروض
69,458,357	85,967,109	جاري مدين ومكشوفي الطلب
8,692,696	11,294,296	كمبيالات مخصومة
621,197,637	663,532,186	
		ينزل:
(503,106)	(368,380)	فوائد وعمولات معلقة
(4,554,172)	(4,645,843)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
616,140,359	658,517,963	

يمثل رصيد الكمبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 2,686,066 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 1,691,300 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 16,468,575 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.49% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 15,317,543 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.47% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغت قيمة الديون المتعثرة كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 14,334,539 دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 10,176,728 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

جميع المبالغ بالدولار الامريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات 9,035,530 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 و مبلغ 6,599,697 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 33,014,970 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته 4.98% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 144,377,783 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته 23.25% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 130,741,240 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل مبلغ 96,938,104 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 185,570,219 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته 27.97% من إجمالي التسهيلات الممنوحة ومبلغ 149,302,055 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته 24.04% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 3,517,754 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 و مبلغ 3,419,035 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

2016	2017	
		الرصيد في بداية السنة
512,870	503,106	فوائد معلقة خلال السنة
30,358	283,902	فوائد محولة للإيرادات
(9,144)	(22,123)	فوائد معلقة تم شطبها
(30,978)	-	فوائد معلقة على تسهيلات امضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
-	(395,820)	فروقات عملة
-	(685)	
503,106	368,380	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

2016	2017	
		الرصيد في بداية السنة
3,323,133	4,554,172	إضافات إلى المخصص خلال السنة
2,369,572	3,853,804	إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
(1,150,069)	(1,689,869)	مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة
(4,236)	-	استبعاد مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
-	(2,257,393)	فروقات عملة
15,772	185,129	
4,554,172	4,645,843	الرصيد في نهاية السنة

جميع المبالغ بالدولار الامريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2016	2017	
6,943,540	6,567,622	الرصيد في بداية السنة
-	2,257,393	المحول من مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(289,343)	-	ديون معدومة
(132,319)	(321,072)	الاستبعادات
45,744	329,450	فروقات عملة
6,567,622	8,833,393	الرصيد في نهاية السنة

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الإقتصادية:

2016	2017	
		قطاع عام
144,377,783	33,014,970	السلطة الوطنية الفلسطينية
20,599	-	مؤسسات القطاع العام غير المالية الأخرى
144,398,382	33,014,970	مجموع القطاع العام
		قطاع خاص
		العقارات و الانشاءات
19,789,000	28,505,038	الانشاءات
4,896,524	2,994,298	سكن للإقامة وتحسين ظروف المسكن
11,198,474	11,814,969	عقارات تجارية واستثمارية
35,883,998	43,314,305	
		الأراضي
7,974,734	8,921,443	للاستثمار
		قطاع الصناعة والتعدين
28,056,049	46,455,704	الصناعة
		قطاع التجارة العامة
81,215,350	140,994,550	تجارة داخلية
		قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
10,298,011	8,645,770	الزراعة
29,254,588	27,844,592	الثروة الحيوانية
39,552,599	36,490,362	
8,923,320	12,644,130	قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى
4,154,323	2,246,800	النقل والمواصلات
		قطاع الخدمات
26,320,788	28,387,253	الخدمات المالية
		قطاع الخدمات العامة
1,230,354	2,423,876	الاتصالات
354,124	643,407	الصحة
5,962,887	5,330,474	التعليم
2,310,010	5,513,233	المرافق العامة
13,885,671	40,281,862	أصحاب المهن
23,743,046	54,192,852	
		تمويل الاستثمار بالأسهم و الأدوات المالية
-	-	أخرى
12,178,484	17,019,648	تمويل شراء سيارات
		تمويل السلع الاستهلاكية
5,688,009	5,846,546	بطاقات الائتمان
196,633,093	227,771,661	أخرى
5,972,356	5,863,582	أخرى في القطاع الخاص
208,293,458	239,481,789	
620,694,531	663,163,806	إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

التسهيلات المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض:

2017				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	2,048,447	1,202,416	30%	160,173
تسهيلات مباشرة	1,515,851	1,101,328	15%-35%	-
	3,564,298	2,303,744		160,173
2016				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	5,929,715	3,096,842	30%	350,801
تسهيلات مباشرة	1,853,638	1,399,911	15%-35%	-
	7,783,353	4,496,753		350,801

إيضاح (8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تفاصيل البند

2016	2017	
12,090,667	2,661,829	أسهم مدرجة في سوق فلسطين المالي (بورصة فلسطين)
271,500	396,500	موجودات مالية غير مدرجة (محلية)
12,362,167	3,058,329	

إن الحركة التي تمت على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

2016	2017	
153,909	1,734,184	الرصيد في بداية السنة
1,644,134	2,482,923	أرباح غير متحققة
(63,859)	(6,999,481)	أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
1,734,184	(2,782,374)	الرصيد في نهاية السنة

إيضاح (9) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تفاصيل البند

31 كانون الأول 2017	سندات مالية حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	المجموع
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)	-	3,770,000	3,770,000
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)	5,639,145	-	5,639,145
	5,639,145	3,770,000	9,409,145
31 كانون الأول 2016	سندات مالية حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	المجموع
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)	-	2,980,000	2,980,000
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)	5,639,145	2,563,310	8,202,455
	5,639,145	5,543,310	11,182,455

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك



إيضاح (10) ممتلكات ومعدات

31 كانون الأول 2017	أراضي	مباني	أثاث ومعدات مكتبية	أجهزة وانظمة المعلومات	سيارات	تحسينات على المأجور	المجموع
التكلفة							
الرصيد بداية السنة	10,632,276	4,059,034	3,885,329	8,982,641	679,045	14,808,925	43,047,250
إضافات	2,460,503	-	375,700	2,126,834	398,789	920,825	6,282,651
تحويلات	-	-	-	-	-	-	-
إستبعادات	-	-	(66,890)	(155,796)	(302,000)	(159,005)	(683,691)
الرصيد نهاية السنة	13,092,779	4,059,034	4,194,139	10,953,679	775,834	15,570,745	48,646,210
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد بداية السنة	-	641,805	2,172,809	5,423,811	290,669	7,665,333	16,194,427
إضافات	-	81,182	381,419	881,287	82,664	1,169,236	2,595,788
تحويلات	-	-	-	-	-	-	-
إستبعادات	-	-	(34,187)	(110,659)	(139,912)	(137,579)	(422,337)
الرصيد نهاية السنة	-	722,987	2,520,041	6,194,439	233,421	8,696,990	18,367,878
صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2017	13,092,779	3,336,047	1,674,098	4,759,240	542,413	6,873,755	30,278,332

31 كانون الأول 2016	أراضي	مباني	أثاث ومعدات مكتبية	أجهزة وانظمة المعلومات	سيارات	تحسينات على المأجور	المجموع
التكلفة							
الرصيد بداية السنة	5,513,219	4,059,034	3,413,396	10,711,627	746,410	11,677,026	36,120,712
إضافات	5,119,057	-	250,518	653,202	253,452	1,057,521	7,333,750
تحويلات	-	-	229,418	(2,324,326)	-	2,094,908	-
إستبعادات	-	-	(8,003)	(57,862)	(320,817)	(20,530)	(407,212)
الرصيد نهاية السنة	10,632,276	4,059,034	3,885,329	8,982,641	679,045	14,808,925	43,047,250
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد بداية السنة	-	560,625	1,651,135	6,328,589	332,737	4,980,575	13,853,661
إضافات	-	81,180	341,656	858,532	75,693	1,120,433	2,477,494
تحويلات	-	-	185,533	(1,750,474)	-	1,564,941	-
إستبعادات	-	-	(5,515)	(12,836)	(117,761)	(616)	(136,728)
الرصيد نهاية السنة	-	641,805	2,172,809	5,423,811	290,669	7,665,333	16,194,427
صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2016	10,632,276	3,417,229	1,712,520	3,558,830	388,376	7,143,592	26,852,823

جميع المبالغ بالدولار الامريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (11) موجودات غير ملموسة

تفاصيل البند

2016	2017	
26,007	24,244	الرصيد في بداية السنة
(1,763)	(1,763)	إطفاءات خلال السنة
24,244	22,481	الرصيد في نهاية السنة

إيضاح (12) موجودات ضريبية مؤجلة

تفاصيل البند-

2016	2017	
1,066,727	1,066,727	الرصيد في بداية السنة
-	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	-	مخصص القضايا
1,066,727	1,066,727	الرصيد في نهاية السنة

إيضاح (13) موجودات أخرى

تفاصيل البند

2016	2017	
23,778,101	28,003,410	مطالبات تحت التحصيل
2,806,918	2,856,403	فوائد مستحقة القبض
1,328,385	1,328,385	موجودات مستلمة وفاء لديون مستحقة (*)
1,431,480	1,431,480	موجودات برسم البيع
1,762,793	1,582,253	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,286,295	1,369,467	دفعات على حساب استثمارات
739,423	3,230,926	عقود بيع/شراء عملات أجنبية (عملاء)(**)
362,242	414,272	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
1,214,335	48,731	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة
281,813	379,621	مخزون قرطاسية ومطبوعات
34,991,785	40,644,948	

(*) بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى 3 سنوات أخرى.

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات مستلمة وفاءاً لديون مستحقة:

2016	2017	
1,746,241	1,328,385	الرصيد في بداية السنة
(417,856)	-	ينزل : عقارات تم التخلص منها
1,328,385	1,328,385	الرصيد في نهاية السنة

(**) فيما يلي ملخص عقود صفقات تبادل العملات الاجلة كما في 31 كانون الأول 2017:

مجموع القيمة الإسمية	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة	
			عقود صفقات اجلة
(165,253,112)	48,731	-	عقود شراء اجله بعملات اجنبية
164,372,485	-	(929,358)	عقود بيع اجله بعملات اجنبية
(880,627)	48,731	(929,358)	

جميع المبالغ بالدولار الامريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



إيضاح (14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2016	2017	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:
615,815	657,261	حسابات جارية وتحت الطلب
31,335,255	11,902,665	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية أجنبية:
8,500,000	3,000,000	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
40,451,070	15,559,926	

إيضاح (15) ودائع عملاء

تفاصيل البند

2016	2017	
216,649,191	222,422,153	ودائع جارية وتحت الطلب
267,099,107	316,081,999	ودائع التوفير
252,332,226	247,465,894	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
736,080,524	785,970,046	

بلغت ودائع القطاع العام 11,199,586 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته (1.43%) من إجمالي الودائع مقابل 26,399,055 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته (3.59%) من إجمالي الودائع.

بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 222,749,634 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته (28.34%) من إجمالي الودائع مقابل 216,507,526 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016 أي ما نسبته (29.42%) من إجمالي الودائع.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 22,092,251 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.81%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 30,749,166 دولار أمريكي أي ما نسبته (4.18%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016.

بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 431,185,948 دولار أمريكي مقابل 424,152,364 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2016.

بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 15,831,659 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل مبلغ 18,868,265 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2016.

إيضاح (16) تأمينات نقدية

تفاصيل البند-

2016	2017	
27,242,156	45,626,165	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
5,653,711	9,777,581	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
8,687,222	13,975,134	تأمينات أخرى
41,583,089	69,378,880	

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (17) أموال مقترضة

يمثل هذا المبلغ الرصيد القائم لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري كما في 31 كانون الأول 2017 لتمويل القروض العقارية و الممنوحة من قبل بنك القدس لمدة أقصاها خمس سنوات و يتم تحديد سعر الفائدة عند طلب قروض اعادة التمويل حسب الإتفاقية المبرمة بين بنك القدس و شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بتاريخ 4 حزيران 2014.

إيضاح (18) مخصصات متنوعة

تفاصيل البند

31 كانون الأول 2017	رصيد بداية السنة	التخصيص للسنة	المدفوع خلال السنة	رصيد نهاية السنة
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,435,084	1,580,570	(952,550)	5,063,104
مخصص القضايا	102,767	38,530	(41,297)	100,000
	4,537,851	1,619,100	(993,847)	5,163,104
31 كانون الأول 2016	رصيد بداية السنة	التخصيص للسنة	المدفوع خلال السنة	رصيد نهاية السنة
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,106,457	968,645	(640,018)	4,435,084
مخصص القضايا	102,767	-	-	102,767
	4,209,224	968,645	(640,018)	4,537,851

إيضاح (19) مخصص الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصص الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 كما يلي:

2016	2017	
640,823	161,672	رصيد بداية السنة
2,165,362	4,002,300	التخصيص للسنة
(188,784)	(102,300)	خصومات ضريبية تشجيعية
(2,455,729)	(2,009,674)	المدفوع خلال السنة
161,672	2,051,998	رصيد نهاية السنة

تم إجراء مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل للسنوات المالية حتى نهاية عام 2012 حتى تاريخه لم يتوصل البنك إلى تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام من 2013 لغاية العام 2017، ويتابع المستشار الضريبي للبنك حالياً أعماله للحصول على تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل لهذه الأعوام.

تم إحتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 و 2016 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة ومعايير التقارير المالية الدولية.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2016	2017	
12,447,282	15,080,462	الربح المحاسبي للبنك
8,770,373	9,161,797	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة (*)
		ينزل:
(1,209,707)	(1,263,696)	ضريبة القيمة المضافة
5,971,030	9,687,094	الربح الخاضع لضريبة الدخل
895,655	1,453,064	ضريبة الدخل
2,105,362	2,716,760	مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحتسبة
2,165,362	4,002,300	الضرائب المخصصة للسنة
(188,784)	(102,300)	خصومات ضريبية تشجيعية
1,976,578	3,900,000	مصرف الضرائب الظاهر في بيان الدخل للسنة

(*) يمثل هذا البند الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة لفروع البنك التي تعمل في محافظات الشمال (مناطق الضفة الغربية) للعام 2017، وذلك إستناداً للمرسوم الرئاسي الصادر في حزيران 2007 والخاص بإعفاء مكلفي الضرائب في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من الضرائب، يتم توزيع إيرادات ومصروفات فروع البنك وفقاً لتقديرات محددة من قبل الإدارة.

إيضاح (20) مطلوبات أخرى

تفاصيل البند-

2016	2017	
2,134,902	2,233,884	فوائد مستحقة وغير مدفوعة
284,600	998,171	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة
11,940,951	13,181,504	شيكات وحالات برسم الدفع
990,996	1,233,309	امانات مؤقتة
155,148	300,000	مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة
2,533,489	3,495,514	ذمم دائنة
117,842	217,202	ضرائب مقتطعة من العملاء ورواتب الموظفين
64,357	63,983	توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة
607,258	929,358	صافي عقود صفقات تبادل عملات آجلة دائنة (إيضاح 13)**
2,969,765	4,359,499	عمولات مقبوضة غير مستحقة
801,383	44,565	أخرى
22,600,691	27,056,989	

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (21) رأس المال المدفوع

إدارة مخاطر رأس المال

الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين، لم يقيم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

خلال العام 2017، تم زيادة رأس المال المدفوع بقيمة 7,326,000 دولار أمريكي ليصبح 68,376,000 دولار أمريكي وذلك عن طريق إصدار أسهم البالغ قيمتها 7,326,000 دولار أمريكي.

إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

2016			2017			
دولار أمريكي	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	دولار أمريكي	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	
72,793,796	7.58%	13.60%	86,182,956	8.01%	11.78%	رأس المال الأساسي
74,516,797	7.76%	13.92%	95,275,549	8.86%	13.02%	رأس المال التنظيمي

إيضاح (22) توزيعات أرباح

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 8 أيار 2017 توزيع أرباح كأسهم مجانية بنسبة 12% عن نتائج أعمال البنك لعام 2016 وذلك بواقع 7,326,000 دولار أمريكي على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك. حيث تم زيادة رأس المال المدفوع بقيمة 7,326,000 دولار أمريكي ليصبح 68,376,000 دولار أمريكي وذلك عن طريق رسملة جزء من احتياطي التقلبات الدورية بمبلغ 3,327,181 دولار أمريكي ورسملة 3,998,819 دولار أمريكي من الأرباح المدورة - إيضاح (23).

إيضاح (23) الإحتياطيات

احتياطي إجباري:

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص لحساب الإحتياطي الإجباري، لا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ربع رأس مال البنك، لا يجوز توزيع هذا الإحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد المعلقة، كما ويتم إقتطاع نسبة 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات المستندية الواردة، لا يجوز استخدام هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية، يستثنى من احتساب هذا البند التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة وفقاً للتعميم رقم (2013/53).

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم إقتطاعه وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الإقتطاع حتى يصبح الرصيد ما نسبته 20% من رأس مال البنك المدفوع، لا يجوز استخدام اي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. تم خلال العام 2017 رسملة مبلغ 3,327,181 دولار أمريكي من رصيد احتياطي التقلبات الدورية وذلك كجزء من التوزيعات المعلنة في عام 2017 بما يخص نتائج أعمال البنك عن عام 2016 - إيضاح (22) وذلك بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية (كتاب رقم: د4 - 3210/03/2017) بتاريخ 30 اذار 2017.

إيضاح (24) الفوائد الدائنة

تفاصيل البند-

2016	2017	
31,133,732	34,190,449	قروض
5,278,983	8,226,836	حسابات جارية مدينة و حسابات طلب مكشوفة
369,711	624,672	كمبيالات مخصومة
477,001	902,377	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,698	37,823	فروقات متاجرة عملات
1,137,969	1,670,753	بطاقات الائتمان
707,804	598,813	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
39,119,898	46,251,723	

إيضاح (25) الفوائد المدينة

يشمل هذا البند الفوائد المدينة على الحسابات التالية:

2016	2017	
		فوائد على ودائع العملاء
6,823,880	8,134,967	ودائع عملاء لاجل
831,920	1,643,266	ودائع عملاء توفير
174,376	123,644	ودائع عملاء جارية وتحت الطلب
7,830,176	9,901,877	
344,246	666,684	فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية
86,638	324,413	فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
		أخرى
378,037	657,918	فوائد مدفوعة عن تأمينات نقدية
45,554	18,557	تكلفة تمويل عن عمليات مقايضة
423,591	676,475	
8,684,651	11,569,449	

جميع المبالغ بالدولار الامريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (26) صافي إيرادات العمولات

تفاصيل البند-

2016	2017	
		عمولات دائنة
3,379,691	5,099,387	تسهيلات ائتمانية مباشرة
460,327	918,532	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
4,741,304	6,224,381	أخرى
8,581,322	12,242,300	
		عمولات مدينة
85,189	53,641	بنوك ومؤسسات محلية
291,672	332,697	بنوك ومؤسسات خارجية
1,134,994	1,858,983	عمولات مدفوعة بطاقات وشحن نقد
1,511,855	2,245,321	
7,069,467	9,996,979	

إيضاح (27) صافي أرباح موجودات مالية

تفاصيل البند-

2016	2017	
		أسهم شركات مدرجة في السوق المالي
170	6,440	أرباح غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
423,065	519,651	عوائد توزيعات موجودات مالية
423,235	526,091	

إيضاح (28) إيرادات أخرى

تفاصيل البند-

2016	2017	
410,190	425,503	إيرادات دفاتر شيكات
169,999	178,823	إيرادات البريد
41,716	57,291	إيجارات الصناديق الحديدية
41,263	28,227	إيرادات فاكس و برقيات وهاتف
252,476	329,424	إيرادات أخرى متفرقة
915,644	1,019,268	

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (29) نفقات الموظفين

تفاصيل البند-

2016	2017	
11,489,741	13,570,689	الرواتب والأجور والمكافآت
1,504,014	2,055,009	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
690,840	718,214	نفقات طبية
517,956	572,948	مساهمة البنك في صندوق الإيداع(*)
310,461	316,833	نفقات سفر و تنقلات
132,378	98,393	بدل اجازات الموظفين
164,119	332,824	نفقات تدريب موظفين
61,593	73,545	نفقات التأمين على حياة الموظفين
100,111	78,975	بدل ملابس الموظفين
14,971,213	17,817,430	

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%. تظهر اقتطاعات صندوق ايداع الموظفين في حساب ودائع العملاء.

إيضاح (30) مصاريف تشغيلية أخرى

تفاصيل البند-

2016	2017	
1,486,288	1,542,233	ايجارات
1,801,033	2,369,177	رسوم ضمان الودائع*
1,268,114	1,432,610	بريد هاتف وسويقت
258,083	298,428	نفقات التنظيف
877,168	1,035,439	صيانة وتصليلات
459,704	476,982	رسوم ورخص واشتراكات
632,770	738,017	إنارة وتدفئة ومياه
1,047,434	578,578	دعاية وإعلان
408,969	458,206	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
290,283	1,155,754	تبرعات ورعايات**
129,967	152,252	رسوم تأمين
388,740	412,897	أتعاب استشارات ومصاريف قضائية
111,745	154,086	برمجيات
105,582	107,808	ضيافة
180,557	247,835	مصاريف إجتماعات
209,315	413,336	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
108,953	214,487	خدمات
226,655	222,980	رسوم و ضرائب
138,588	181,408	مصاريف السيارات ووسائل نقل
59,640	36,320	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
387,544	474,166	مصاريف أخرى
10,577,132	12,702,999	

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0.3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 4102.

** بلغت مساهمة البنك في المسؤولية الاجتماعية للعام 2017 ما قيمته 1,155,754 دولار أمريكي ما نسبته 10.34 % من الأرباح مقارنةً للعام 2016 حيث بلغت قيمتها 290,283 دولار أمريكي ما نسبته 2.78 % من الأرباح.

تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى مساندة ودعم شرائح المجتمع وذلك من خلال رعاية ودعم أنشطة مدروسة ومنظمة ومنوعة وتستمد قوتها من طبيعتها الاختيارية، اخذين بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

إيضاح (31) قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:
قطاع الأفراد: تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والقروض.
قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.
قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

2016	2017	أخرى	خزينة	شركات ومؤسسات	أفراد	
54,019,605	65,482,225	4,358,518	7,507,950	29,306,470	24,309,287	إجمالي الإيرادات
(1,087,184)	(1,842,863)	-	-	(128,880)	(1,713,983)	مخصص تدني التسهيلات، بالصافي
52,932,421	63,639,362	4,358,518	7,507,950	29,177,590	22,595,304	نتائج أعمال القطاع
(40,485,139)	(48,558,900)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة
12,447,282	15,080,462	-	-	-	-	الربح قبل الضرائب
(1,976,578)	(3,900,000)	-	-	-	-	مصروف الضرائب
10,470,704	11,180,462	-	-	-	-	صافي ربح السنة
						معلومات أخرى:
960,072,367	1,075,629,534	75,079,579	375,046,967	341,901,070	283,601,918	موجودات القطاع
871,005,078	972,898,860	34,650,190	82,896,155	383,129,889	472,222,626	مطلوبات القطاع
7,333,750	6,282,651	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
2,479,257	2,597,551	-	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

المجموع		خارج فلسطين		داخل فلسطين		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
10,470,704	11,180,462	942,624	1,370,625	9,528,080	9,809,837	ربح السنة
960,072,367	1,075,629,534	58,287,930	59,213,798	901,784,437	1,016,415,736	الموجودات
7,333,750	6,282,651	-	-	7,333,750	6,282,651	المصاريف الرأسمالية

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



إيضاح (32) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

تفاصيل البند للعام 2017:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
257,491,000	-	-	-	257,491,000	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية و مؤسسات مصرفية
71,970,257	30,367,390	11,473,483	11,733,780	18,395,604	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
103,260	-	-	-	103,260	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
658,517,963	-	-	-	658,517,963	تسهيلات ائتمانية مباشرة
3,058,329	-	-	-	3,058,329	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
9,409,145	-	-	5,639,145	3,770,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
30,278,332	-	-	-	30,278,332	ممتلكات ومعدات
3,067,092	-	-	-	3,067,092	مشاريع تحت التنفيذ
22,481	-	-	-	22,481	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
40,644,948	-	-	-	40,644,948	موجودات أخرى
1,075,629,534	30,367,390	11,473,483	17,372,925	1,016,415,736	
19,591,738	-	-	-	19,591,738	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
57,667,325	-	-	-	57,667,325	كفالات
7,062,311	-	-	-	7,062,311	اعتمادات
3,975,218	-	-	-	3,975,218	سحوبات وبوالص مقبولة
88,296,592	-	-	-	88,296,592	

تفاصيل البند للعام 2016:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
196,087,817	-	-	-	196,087,817	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية و مؤسسات مصرفية
57,652,702	20,372,246	14,692,545	15,018,640	7,569,271	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
96,820	-	-	-	96,820	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
616,140,359	-	-	-	616,140,359	تسهيلات ائتمانية مباشرة
12,362,167	-	-	-	12,362,167	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
11,182,455	2,563,311	-	5,639,144	2,980,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
26,852,823	-	-	-	26,852,823	ممتلكات ومعدات
3,614,468	-	-	-	3,614,468	مشاريع تحت التنفيذ
24,244	-	-	-	24,244	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
34,991,785	-	-	-	34,991,785	موجودات أخرى
960,072,367	22,935,557	14,692,545	20,657,784	901,786,481	
24,846,821	-	-	-	24,846,821	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
29,745,964	-	-	-	29,745,964	كفالات
5,808,132	-	-	-	5,808,132	اعتمادات
780,020	-	-	-	780,020	سحوبات وبوالص مقبولة
61,180,937	-	-	-	61,180,937	

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (33) التزامات محتملة (خارج بيان المركز المالي)

تفاصيل البند-

2016	2017	
24,846,821	19,591,738	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
29,745,964	57,667,325	كفالات
5,808,132	7,062,311	اعتمادات
780,020	3,975,218	سحوبات وبوالص مقبولة
61,180,937	88,296,592	

إيضاح (34) معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها، يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك، تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت كما يلي:

2017			
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	
			بنود بيان المركز المالي
33,123,919	26,957,559	6,166,360	تسهيلات مباشرة
29,262,500	-	29,262,500	ودائع
300,000	-	300,000	مكافآت مستحقة
			إلتزامات محتملة
8,731,417	8,660,000	71,417	تسهيلات غير مباشرة
			بنود بيان الدخل
846,275	88,048	758,227	فوائد وعمولات دائنة
466,305	-	466,305	فوائد وعمولات مدينة
1,251,764	-	1,251,764	الرواتب والمكافآت
413,336	-	413,336	بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة

2016			
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	
			بنود بيان المركز المالي
14,284,432	9,190,276	5,094,156	تسهيلات مباشرة
4,053,780	-	4,053,780	ودائع
155,148	-	155,148	مكافآت مستحقة
			إلتزامات محتملة
257,981	189,350	68,631	تسهيلات غير مباشرة
			بنود بيان الدخل
689,595	113,653	575,942	فوائد وعمولات دائنة
19,264	-	19,264	فوائد وعمولات مدينة
1,168,961	-	1,168,961	الرواتب والمكافآت
209,315	-	209,315	بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة

تسهيلات أطراف ذات علاقة:

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



نسبتها إلى صافي التسهيلات	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	المصنفة منها	المخصصات المكونة مقابلها
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017			
تسهيلات أطراف ذات علاقة			
الأطراف ذات علاقة			
0.94%	6.47%	-	-
أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية			
أطراف ذات علاقة آخرون			
4.09%	28.29%	-	-
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016			
تسهيلات أطراف ذات علاقة			
الأطراف ذات علاقة			
0.83%	6.84%	-	-
1.49%	12.33%	525,263	-
أطراف ذات علاقة آخرون			
		525,263	-

إيضاح (35) النقد وما في حكمه

تفاصيل البند-

2016	2017	
196,087,817	257,491,000	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
57,652,702	71,970,257	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر
253,740,519	329,461,257	
		ينزل:
(65,451,070)	(82,896,155)	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(67,149,950)	(72,687,845)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
121,139,499	173,877,257	

إيضاح (36) القضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعدل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا ثمانية قضايا للعام 2017 مقابل خمسة وعشرون قضية للعام 2016 وحسب رأي الدائرة القانونية للبنك فإن مبلغ القضايا التي يمكن أن يترتب عليها التزامات مستقبلية بلغت 3,153,636 دولار أمريكي للعام 2017 مقابل 3,042,139 للعام 2016 وبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 100,000 دولار أمريكي للعام 2017 مقابل 102,767 دولار أمريكي للعام 2016 وفي رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافٍ لمواجهة تلك القضايا.

إيضاح (37) غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا المبلغ غرامات عن عدم التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بتحديث بيانات العملاء.

إيضاح (38) الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الأساسي للسهم الواحد.

2016	2017	
10,470,704	11,180,462	ربح السنة
68,376,000	68,376,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
0.153	0.164	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

إيضاح (39) الأدوات المالية

الأدوات المالية

تفاصيل الأدوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك، وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج بيان المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وهي كما يلي:

2016		2017		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
				الموجودات
196,087,817	196,087,817	257,491,000	257,491,000	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
57,652,702	57,652,702	71,970,257	71,970,257	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
616,140,359	616,140,359	658,517,963	658,517,963	تسهيلات ائتمانية مباشرة
96,820	96,820	103,260	103,260	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
12,362,167	12,362,167	3,058,329	3,058,329	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
11,182,455	11,182,455	9,409,145	9,409,145	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
				المطلوبات
65,451,070	65,451,070	82,896,155	82,896,155	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية سلطة النقد
736,080,524	736,080,524	785,970,046	785,970,046	ودائع العملاء
41,583,089	41,583,089	69,378,880	69,378,880	تأمينات نقدية
590,181	590,181	381,688	381,688	أموال مقترضة

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك



الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية:

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت:

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يمثل الجدول التالي القيمة العادلة وتوزيعها حسب التسلسل الهرمي كما في تاريخ البيان المالي:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2017
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
2,661,829	-	-	2,661,829	اسهم مدرجة
396,500	396,500	-	-	اسهم غير مدرجة
3,058,329	396,500	-	2,661,829	
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
103,260	-	-	103,260	استثمارات في أسهم محلية
103,260	-	-	103,260	
3,161,589	396,500	-	2,765,089	

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2016
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
12,090,667	-	-	12,090,667	اسهم مدرجة
271,500	271,500	-	-	اسهم غير مدرجة
12,362,167	271,500	-	12,090,667	
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
96,820	-	-	96,820	استثمارات في أسهم محلية
96,820	-	-	96,820	
12,458,987	271,500	-	12,187,487	

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إيضاح (40) إدارة المخاطر

الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك بتحديد المستويات الرقابية (خطوط الدفاع) لإدارة المخاطر على مستوى البنك وذلك من خلال وضع الإطار العام لهذه المستويات كالآتي:

وحدات العمل (Business Units): يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

إدارة المخاطر (Risk Management Department): يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.

إدارة الامتثال (Compliance Department): يمثل موظفي الامتثال عنصر آخر لخط الدفاع الثاني حيث يعنى موظفوا إدارة الامتثال بالتأكد من الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.

التدقيق الداخلي (Internal Audit Department): يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفؤ للتخفيف من اثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد، وهي منوطة بالمهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة و تقييم مخاطر البنك
- الإطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها.
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها ، آخذين بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة الى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

و تتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر (Risk Identification).
- تقييم المخاطر (Risk Assessment).
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/Mitigation).
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).
- تخفيض المخاطر

جميع المبالغ بالدولار الامريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملة الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان، وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات التحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

40-1 مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: «احتمال عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد في الوقت المحدد وبشكل كامل الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك».

وتمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام وبسبب إدراك البنك لهذه الحقيقة فقد أولى إدارة مخاطر الائتمان أهمية كبيرة، من خلال إدارة هذه المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة، ولتحقيق ذلك فقد قام البنك انطلاقاً من إستراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

● تطوير وثيقة المخاطر المقبولة وتحديد سقف لمخاطر الائتمان (Risk Appetite) وذلك للتخفيف من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.

● التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال مخففات مخاطر الائتمان (الضمانات النقدية أو العقارية أو الأسهم أو أخرى) والذي يتناسب مع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.

● التوثيق القانوني والائتماني المناسب والجيد لكافة الشروط المصاحبة للتسهيلات الائتمانية.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان، تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من بيانات مالية مدققة وبيانات إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بشكل دوري للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل، وبالتالي إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

تتوزع التعرضات الائتمانية للتسهيلات حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
						2017 / دولار
83,286,982	33,014,974	24,221,405	9,634,865	-	16,415,738	متدنية المخاطر
580,245,204	-	151,691,088	154,227,014	26,928,681	247,398,421	مقبولة المخاطر
						منها مستحقة:
2,134,036	-	423,592	1,042,128	-	668,316	تحت المراقبة
						غير عاملة:
5,495,588	-	2,483,024	431,914	-	2,580,650	دون المستوى
3,607,624	-	723,002	631,958	-	2,252,664	مشكوك فيها
5,231,327	-	2,125,148	401,067	-	2,705,112	ديون متعثرة
663,532,186	33,014,974	175,912,493	163,861,879	26,928,681	263,814,159	المجموع
(368,380)	-	(115,592)	-	-	(252,788)	يطرح: فوائد معلقة
(4,645,843)	-	(1,642,505)	-	-	(3,003,338)	يطرح: مخصص التدني
658,517,963	33,014,974	174,154,396	163,861,879	26,928,681	260,558,033	الصافي

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
						2016 / دولار
233,874,483	144,398,382	44,177,157	31,570,734	8,387,862	5,340,348	متدنية المخاطر
387,323,154	-	90,203,519	82,566,248	13,244,302	201,309,085	مقبولة المخاطر
						منها مستحقة:
5,140,815	-	737,185	3,906,103	-	497,527	تحت المراقبة
						غير عاملة:
2,922,129	-	2,196,946	274	-	724,909	دون المستوى
1,821,991	-	1,090,279	-	-	731,712	مشكوك فيها
5,432,608	-	3,777,408	-	-	1,655,200	ديون متعثرة
621,197,637	144,398,382	134,380,676	114,136,982	21,632,164	206,649,433	المجموع
(503,106)	-	(422,800)	-	-	(80,306)	يطرح: فوائد معلقة
(4,554,172)	-	(3,073,731)	-	-	(1,480,441)	يطرح: مخصص التدني
616,140,359	144,398,382	130,884,145	114,136,982	21,632,164	205,088,686	الصافي

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

المجموع	الشركات	القروض العقارية	الافراد	31 كانون الاول 2017
45,626,165	32,213,765	-	13,412,400	متدنية المخاطر
80,192,803	69,582,575	8,591,283	2,018,945	مقبولة المخاطر
1,051,054	886,847	-	164,207	تحت المراقبة
-	-	-	-	غير عاملة:
2,577,091	1,738,833	-	838,258	دون المستوى
1,294,127	830,539	-	463,588	مشكوك فيها
130,741,240	105,252,559	8,591,283	16,897,398	المجموع
-	-	-	-	منها
45,626,165	32,213,765	-	13,412,400	تأمينات نقدية
79,784,622	68,148,341	8,591,283	3,044,998	عقارية
5,330,453	4,890,453	-	440,000	أسهم متداولة
130,741,240	105,252,559	8,591,283	16,897,398	المجموع

المجموع	الشركات	القروض العقارية	الافراد	31 كانون الاول 2016
27,242,156	24,039,374	28,209	3,174,573	متدنية المخاطر
62,925,554	52,055,652	-	10,869,902	مقبولة المخاطر
2,471,618	2,471,618	-	-	تحت المراقبة
-	-	-	-	غير عاملة:
529,020	415,252	40,618	73,150	دون المستوى
3,769,756	3,327,639	41,503	400,614	مشكوك فيها
96,938,104	82,309,535	110,330	14,518,239	المجموع
-	-	-	-	منها
33,652,518	25,079,090	28,209	8,545,219	تأمينات نقدية
55,011,168	49,396,027	82,121	5,533,020	عقارية
8,274,418	7,834,418	-	440,000	أسهم متداولة
96,938,104	82,309,535	110,330	14,518,239	المجموع

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

إن الإطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية والضمانات المقبولة عند احتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الائتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظها الائتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

40-2 مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية».

لقد قام بنك القدس بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Evaluation) لإدارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي لهذه الغاية (CARE System) ويتولى بنك القدس إدارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- إعداد سياسة لإدارة مخاطر التشغيل واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إنشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها لدوائر البنك المهمة.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر التشغيل (CARE System) وذلك لتطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية.
- العمل على بناء قاعدة بيانات بالأحداث الناتجة عن المخاطر والاختفاء التشغيلية.
- إبداء الرأي حول إجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الإجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد - لجان إدارة المخاطر (لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التنفيذية) بالتقارير اللازمة. مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الإمتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الإمتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة أحد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الإمتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الإمتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة أجلها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2017 و2016:

31 كانون الأول 2017	شهر فافل	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	دولار أمريكي	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات	دولار أمريكي	المجموع
الموجودات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	257,491,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	257,491,000
	59,612,317	12,357,940	-	-	-	-	-	-	-	-	71,970,257
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	103,260
	37,909,453	18,154,222	29,122,993	69,972,454	-	46,655,418	456,703,423	-	-	-	658,517,963
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,058,329
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,409,145
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30,278,332
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,067,092
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22,481
المطلوبات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,066,727
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40,644,948
	-	27,106,598	4,160,285	4,721,738	-	4,656,327	-	-	-	-	1,075,629,534
	355,012,770	57,618,760	33,283,278	77,761,284	-	58,017,617	460,473,423	33,462,402	-	-	82,896,155
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	785,970,046
	276,119,432	152,947,459	137,017,686	162,819,501	-	57,065,968	-	-	-	-	69,378,880
	4,483,460	1,912,658	3,068,285	7,372,024	-	4,915,433	47,627,020	-	-	-	381,688
	381,688	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,163,104
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,051,998
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,056,989
المطلوبات	340,099,435	192,175,136	141,940,521	174,596,642	-	76,460,106	47,627,020	-	-	-	972,898,860
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	102,730,674
	340,099,435	192,175,136	141,940,521	174,596,642	-	76,460,106	47,627,020	-	-	-	972,898,860
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	102,730,674
	340,099,435	192,175,136	141,940,521	174,596,642	-	76,460,106	47,627,020	-	-	-	972,898,860
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	102,730,674
	340,099,435	192,175,136	141,940,521	174,596,642	-	76,460,106	47,627,020	-	-	-	972,898,860
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	102,730,674
	340,099,435	192,175,136	141,940,521	174,596,642	-	76,460,106	47,627,020	-	-	-	972,898,860
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	102,730,674
المطلوبات	14,913,335	(119,643,041)	(228,300,284)	(325,135,642)	-	(18,442,489)	412,846,403	(69,268,272)	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	14,913,335	(119,643,041)	(228,300,284)	(325,135,642)	-	(18,442,489)	412,846,403	(69,268,272)	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	14,913,335	(119,643,041)	(228,300,284)	(325,135,642)	-	(18,442,489)	412,846,403	(69,268,272)	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	14,913,335	(119,643,041)	(228,300,284)	(325,135,642)	-	(18,442,489)	412,846,403	(69,268,272)	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	14,913,335	(119,643,041)	(228,300,284)	(325,135,642)	-	(18,442,489)	412,846,403	(69,268,272)	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	14,913,335	(119,643,041)	(228,300,284)	(325,135,642)	-	(18,442,489)	412,846,403	(69,268,272)	-	-	-

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



31 كانون الأول 2016	شهر فافل	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	دولار أمريكي بدون استحقاق	المجموع
الموجودات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	-	196,087,817
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	7,320,600	-	-	-	-	-	-	57,652,702
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	-	96,820
تسهيلات ائتمانية مباشرة	17,248,202	14,395,016	55,203,131	47,814,448	432,205,172	616,140,359	-	12,362,167
موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	11,182,455
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	980,000	-	-	10,202,455	-	-	26,852,823
ممتلكات و معدات	-	-	-	-	-	-	-	3,614,468
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	24,244
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,066,727
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	34,991,785
موجودات أخرى	23,673,985	2,048,370	2,044,606	-	7,224,824	-	-	960,072,367
مجموع الموجودات	308,153,296	48,242,787	60,862,205	59,083,630	439,429,996	26,877,067	-	65,451,070
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	63,451,070	2,000,000	-	-	-	-	-	736,080,524
ودائع عملاء	253,158,132	130,270,492	94,527,690	154,552,878	85,235	-	-	41,583,089
تأمينات تقديمية	3,324,288	1,163,647	3,724,270	3,225,793	29,173,934	-	-	590,181
أموال مقترضة	590,181	-	-	-	-	-	-	4,537,851
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	161,672
مخصص الضرائب	-	-	161,672	-	-	-	-	22,600,691
مطلوبات أخرى	-	8,504,406	507,258	-	13,455,464	-	-	871,005,078
مجموع المطلوبات	320,523,671	141,938,545	98,920,890	162,316,522	42,712,590	-	-	89,067,289
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	-	-	960,072,367
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	320,523,671	141,938,545	98,920,890	162,316,522	42,712,590	-	-	(62,190,222)
الفجوة في البيانات المالية	(12,370,375)	(93,695,758)	(38,058,685)	(103,232,892)	396,715,363	-	-	-
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	(12,370,375)	(106,066,133)	(231,292,249)	(334,525,141)	62,190,222	-	-	-

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الد اذا اشير الى غير ذلك

-40 مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناتجة من التغير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع).

ويقوم البنك دورياً بتطبيق المنهجيات المناسبة لتقييم مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيرات ظروف السوق المختلفة، ومن هذه المنهجيات التي يقوم البنك بتطبيقها لقياس مخاطر السوق: اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing بشكل نصف سنوي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، وتستخدم إذا لزم الأمر عدة أساليب لتحول دون تجاوز الحدود المقبولة لمخاطر أسعار الفائدة.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك

فجوة إعادة تسعير الفائدة

فجوة إعادة التسعير							
المجموع	بنود غير خاضعة للسعر الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	حتى شهر واحد
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
257,491,000	257,491,000	-	-	-	-	-	-
71,970,257	-	-	-	-	-	12,357,940	59,612,317
103,260	103,260	-	-	-	-	-	-
3,058,329	3,058,329	-	-	-	-	-	-
9,409,145	-	3,770,000	1,406,431	4,232,714	-	-	-
658,517,963	-	456,703,423	46,655,418	69,972,454	29,122,993	18,154,222	37,909,453
30,278,332	30,278,332	-	-	-	-	-	-
3,067,092	3,067,092	-	-	-	-	-	-
22,481	22,481	-	-	-	-	-	-
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-
40,644,948	40,644,948	-	-	-	-	-	-
1,075,629,534	334,665,442	461,540,150	48,061,849	74,205,168	29,122,993	30,512,162	97,521,770
المطلوبات							
82,896,155	-	-	-	-	-	23,781,300	59,114,855
785,970,046	-	-	57,065,968	162,819,501	137,017,686	152,947,459	276,119,432
69,378,880	-	47,627,020	4,915,433	7,372,024	3,068,285	1,912,658	4,483,460
381,688	381,688	-	-	-	-	-	-
5,163,104	5,163,104	-	-	-	-	-	-
2,051,998	2,051,998	-	-	-	-	-	-
27,056,989	27,056,989	-	-	-	-	-	-
972,898,860	34,653,779	47,627,020	61,981,401	170,191,525	140,085,971	178,641,417	339,717,747
102,730,674	102,730,674	-	-	-	-	-	-
1,075,629,534	137,384,453	47,627,020	61,981,401	170,191,525	140,085,971	178,641,417	339,717,747
-	197,280,989	413,913,130	(13,919,552)	(95,986,357)	(110,962,978)	(148,129,255)	(242,195,977)
-	-	(197,280,989)	(611,194,119)	(597,274,567)	(501,288,210)	(390,325,232)	(242,195,977)
الموجودات							
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية							
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية							
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل							
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل							
موجودات مالية بالكلفة المطفأة							
تسهيلات ائتمانية مباشرة							
ممتلكات و معدات							
مشاريع تحت التنفيذ							
موجودات غير ملموسة							
موجودات ضريبية مؤجلة							
موجودات أخرى							
مجموع الموجودات							
المطلوبات							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية							
ودائع عملاء							
تأمينات نقدية							
أموال مقترضة							
مخصصات أخرى							
مخصص الضرائب							
مطلوبات أخرى							
مجموع المطلوبات							
مجموع حقوق المساهمين							
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين							
فجوة إعادة تسعير الفائدة							
المجوة التراكمية							



مجموعة إعادة التسعير							
المجموع	بنود غير خاضعة للسعر الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	حتى شهر واحد
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات							
196,087,817	196,087,817	-	-	-	-	-	-
57,652,702	-	-	-	-	-	7,320,600	50,332,102
96,820	-	-	-	-	-	-	96,820
12,362,167	-	-	-	-	-	-	12,362,167
11,182,455	-	-	10,202,455	-	980,000	-	-
616,140,359	-	432,205,172	47,814,448	55,203,131	14,395,016	17,248,202	49,274,390
26,852,823	26,852,823	-	-	-	-	-	-
3,614,468	3,614,468	-	-	-	-	-	-
24,244	24,244	-	-	-	-	-	-
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-
34,991,785	-	7,224,824	-	2,044,606	2,048,370	23,673,985	-
960,072,367	226,579,352	440,496,723	58,016,903	57,247,737	17,423,386	48,242,787	112,065,479
مجموع الموجودات							
65,451,070	-	-	-	-	-	2,000,000	63,451,070
736,080,524	-	85,236	154,552,877	94,527,690	103,486,097	130,270,492	253,158,132
41,583,089	-	29,173,934	3,225,793	3,724,270	971,157	1,163,647	3,324,288
590,181	590,181	-	-	-	-	-	-
4,537,851	4,537,851	-	-	-	-	-	-
161,672	161,672	-	-	-	-	-	-
22,600,691	-	13,455,464	-	507,258	133,563	8,504,406	-
871,005,078	5,289,704	42,714,634	157,778,670	98,759,218	104,590,817	141,938,545	319,933,490
89,067,289	89,067,289	-	-	-	-	-	-
960,072,367	94,356,993	42,712,591	157,778,670	98,759,218	104,590,817	141,938,545	319,933,490
-	132,222,359	397,782,088	(99,761,766)	(41,511,481)	(87,167,431)	(93,695,758)	(207,868,011)
-	-	(132,222,359)	(530,004,447)	(430,242,681)	(388,731,200)	(301,563,769)	(207,868,011)
الفجوة التراكمية							
الموجودات							
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية							
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية							
موجودات مالية بالقيمة العادلة من							
خلال بيان الدخل							
موجودات مالية بالقيمة العادلة من							
خلال الدخل الشامل							
موجودات مالية بالكلمة المطفأة							
تسهيلات ائتمانية مباشرة							
ممتلكات و معدات							
مشاريع تحت التنفيذ							
موجودات غير ملموسة							
موجودات خريبية مؤجلة							
موجودات أخرى							
مجموع الموجودات							
المطلوبات							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و							
سلطة النقد الفلسطينية							
ودائع عملاء							
تأمينات نقدية							
أموال مقترضة							
مخصصات أخرى							
مخصص الضرائب							
مطلوبات أخرى							
مجموع المطلوبات							
مجموع حقوق المساهمين							
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين							
فجوة إعادة تسعير الفائدة							

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الى اذا اشير الى غير ذلك

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

التغير في المؤشر	الأثر على بيان الدخل	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2017		
10% %	-	305,833
10% %	10,326	-
31 كانون الأول 2016		
10% %	-	1,236,217
10% %	9,682	-

إيضاح (41) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة للسنة المنتهية كما في 31 كانون أول 2016 ليتناسب عرضها مع السنة الحالية.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي الا اذا اشير الى غير ذلك



